



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
تخصص محاسبة وجباية

تحت عنوان:

دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب
- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت -

تحت اشراف الأستاذة:

د/ طويل مريم

من اعداد الطلبة:

مزين إيمان

لشلاش فاطمة زهرة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت	
مشرفا	جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت	د. طويل مريم
عضوا مناقشا	جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت	

السنة الجامعية: 2025 / 2026

شكر وعرفان

قال تعالى: << إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم >>

هذا العمل تتويج للعمل الجاد والكثير من التضحيات.

نتقدم بالشكر الجزيل أولا وقبل كل شيء إلى خالق الكون
الذي أعطانا القوة والشجاعة لإنجاز هذا العمل المتواضع.

نود أن نشكر عائلاتنا وأصدقائنا وكل من ساعدنا من بعيد أو من قريب
لتطوير هذا العمل.

كما نود أن نعبر عن شكرنا للأستاذتنا طويل مريم لقبولها الاشراف
على هذا البحث وعلى ماقدمته لنا من توجيهات وارشادات قيمة فلها
منا كل التقدير والاحترام.

كما نشكر كل من علمنا حرفا وكان له الفضل في الوصول إلى هذا
الموصل.

وجزاكم الله عنا كل خير.

اهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله أجمعين
أما بعد، الحمد لله الذي وفقنا لخطو هذه الخطوة في مسيرتنا
الدراسية بمذكرتنا هذه التي تعتبر ثمرة الجهد والنجاح بفضل
تعالى،

أهدي ثمرة جهدي هذه:

إلى أسمى شيء في الوجود إلى اللذان أنارا دربي ورفعاً شأني
وجعلا من حياتي مملكة أضوائها السعادة والحب. أهدي عملي
هذا إلى والداي العزيزين أطال الله في عمرهما.

إلى سندي في الحياة أخي الغالي جمال.

إلى التي ظفرت بها هدية من الاقدار أختي وحببتي بشري.

إلى أجمل إضافة في عائلتنا زوجة أخي سارة.

إلى ملائكتي الصغار إخوتي محمد وريتاج.

إلى رفيقة الدرب والكفاح وكانت بمثابة أخت لي صفاء.

إلى اللواتي لم تلدهن أُمي ولكن ولدتهم الحياة فاطمة، مروي.

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

مزين إيمان

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ سورة يونس (الآية 10)
الحمد لله الذي يسّر الطريق وبلّغنا الغاية بعد تعبٍ وصبرٍ طويلين.
إلى أول رجل آمنت بقوته في حياتي، إلى من كان سندي وقودتي ومصدر
فخري... إلى من كنت أتمنى أن يكون حاضراً اليوم ليرى هذه اللحظة التي طالما
حلم بها لي. رحلت يا أبي، لكنك ما زلت تسكن قلبي في كل خطوة من حياتي.
أبي... ابنتك التي كنت تفخر بها أصبحت اليوم خريجة كما كنت تتمنى، وأسأل
الله أن يجعل هذا النجاح نوراً في قبرك، وأن يجمعني بك في جنات النعيم.
"أبي الغالي رحمة الله عليك"

إلى من الجنة تحت أقدامها، إلى جنة الله على الأرض، إلى من علّمتني الأخلاق
قبل الحروف، إلى الجسر الذي يقودني إلى الجنة، إلى أول سند في حياتي، إلى
اليد الخفية التي كانت تُبعد عني الصعاب بدعائها الدائم، إلى نبع الحنان ومصدر
الأمان، إلى القلب الذي لم يتعب من الدعاء لي يوماً، وإلى من كانت دائماً إلى
جانبي في كل لحظة ضعف.
هذا النجاح هو ثمرة دعائك وصبرك وتضحياتك، حفظك الله وأدامك نوراً في
حياتي.
"أمي الغالية حفظك الله و رعاك"

إلى إخوتي الأعزاء الذين كانوا دائماً سنداً لي، وإلى الإضافة الجميلة في عائلتنا
زوجات إخوتي.
وإلى براعمي الصغار:
"رياض ياسين، معتز بالله، نور رحاب، عبد الصمد"

وإلى صديقتي العزيزات اللواتي رافقنني في مسيرتي الدراسية وتقاسمن معي
لحظات التعب والأمل:
"مروة، إيمان، أسماء"

وإلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي، وإلى من لم تسعهم ذاكرتي ووسعتهم
محبتتي، أهدي هذا العمل المتواضع عربون تقدير وامتنان.
لشلاش فاطمة زهرة

المُلخَص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي والمساهمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، باعتبارها من أهم التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية في العصر الحديث. وقد ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين تطبيق التقنيات الرقمية وتطوير أداء الإدارة الضريبية، خاصة من حيث تحسين جودة الخدمات الجبائية، تسريع الإجراءات، وتعزيز الشفافية والرقابة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة برقمنة النظام الضريبي والتهرب الضريبي، مع إبراز أهم الآليات المعتمدة لمكافحة هذه الظاهرة. كما تم الاعتماد على الدراسة الميدانية من خلال إجراء استبيان موجّه إلى موظفي المركز الجواري للضرائب بولاية عين تموشنت، بهدف التعرف على آرائهم حول مدى مساهمة الرقمنة في تحسين فعالية التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي. وقد توصلت الدراسة إلى أن اعتماد الرقمنة في الإدارة الجبائية يساهم بشكل ملحوظ في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي، تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليص فرص التهرب الضريبي، وذلك من خلال استخدام الأنظمة المعلوماتية الحديثة، والتصريح والدفع الإلكتروني للضرائب، إضافة إلى تحسين عملية تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الجبائية. كما أظهرت النتائج أن الرقمنة تعزز من شفافية المعاملات الجبائية وتساعد على رفع مستوى الامتثال الضريبي لدى المكلفين بالضريبة. وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز مسار التحول الرقمي في الإدارة الجبائية، تطوير البنية التحتية الرقمية، وتكثيف تكوين الموارد البشرية بما يتماشى مع متطلبات الإدارة الإلكترونية، لما لذلك من دور مهم في تحسين أداء النظام الضريبي وتعزيز موارده المالية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، النظام الضريبي، التهرب الضريبي، التحصيل الجبائي، الإدارة الجبائية.

ABSTRACT:

This study aims to highlight the role of digitalization in improving the effectiveness of the tax system and combating tax evasion, which is considered one of the major challenges facing tax administrations in the modern era. The study focuses on analyzing the relationship between the adoption of digital technologies and the modernization of tax administration, particularly in terms of simplifying procedures, improving the quality of tax services, and enhancing transparency.

To achieve the objectives of the research, the study relied on the descriptive and analytical approach in the theoretical part by presenting the main concepts related to the digitalization of the tax system and tax evasion, as well as analyzing the relationship between them. In addition, a field study was conducted at the local tax center in the wilaya of Ain Temouchent. A questionnaire was used as a data collection tool targeting employees and managers.

The results revealed that digitalization plays an important role in improving tax collection efficiency, simplifying administrative procedures, and reducing opportunities for tax evasion through the use of modern information systems and electronic tax services such as online tax declaration and payment.

Keywords: Digitalization, tax system, tax evasion, tax collection, tax administration.

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	الشكر والعرفان
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة المختصرات
أ - ج	مقدمة
1 - 25	الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب
3	المبحث الأول: التحول الرقمي في النظام الضريبي
3	المطلب الأول: مدخل للرقمنة
5	المطلب الثاني: النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي
9	المطلب الثالث: الجهود المبذولة في سبيل رقمنة النظام الضريبي
10	المبحث الثاني: التهرب الضريبي والاطار العام لمكافحته
10	المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه
14	المطلب الثاني: أسباب وآثار التهرب الضريبي
19	المطلب الثالث: أساليب مكافحة التهرب الضريبي
21	المبحث الثالث: دور الرقمنة في تحسين التحصيل والحد من التهرب الضريبي
21	المطلب الأول: أثر الرقمنة على حصيلة الإيرادات الضريبية
22	المطلب الثاني: دور الرقمنة الضريبية في تحسين التحصيل الضريبي
23	المطلب الثالث: معوقات وتحديات الرقمنة للحد من التهرب الضريبي
27 - 51	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت
28	المبحث الأول: تقديم عام للمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت
28	المطلب الأول: نظرة عامة عن مركز الجوارى للضرائب لولاية عين تموشنت
31	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى للضرائب لولاية عين تموشنت
32	المطلب الثالث: مهام المركز الجوارى للضرائب لولاية عين تموشنت
34	المبحث الثاني: عرض الدراسة الميدانية -استبيان-
34	المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة
34	المطلب الثاني: نموذج الدراسة وجدودها
35	المطلب الثالث: أدوات الدراسة الميدانية
39	المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج
39	المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية
44	المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة
45	المطلب الثالث: إختبار فرضيات الدراسة
52	خاتمة

فهرس المحتويات

56	قائمة المراجع
61	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقياس ليكارت الخماسي	35
02	ثبات وصدق الدراسة للمحورين	36
03	نتائج معاملات الارتباط بين معدل كل المحور والمعدل الكلي للفقرات حسب ارتباط بيرسون	36
04	معامل الارتباط بين كل عبارة من العبارات المحور الأول "مستوى تطبيق الرقمنة في النظام الضريبي"	37
05	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني "دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي"	37
06	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث "دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي"	38
07	معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع "التحديات والافاق المستقبلية للرقمنة الضريبية"	38
08	التكرار والنسبة بالنسبة للنوع الاجتماعي	39
09	التكرار والنسبة بالنسبة للفئة العمرية	40
10	التكرار والنسبة بالنسبة للمؤهل العلمي	41
11	التكرار والنسبة بالنسبة للمنصب الوظيفي	42
12	التكرار والنسبة بالنسبة للخبرة	43
13	نتائج	44
14	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط الأول	46
15	جودة النموذج باستخدام تحليل التباين ANOVA	47
16	جودة النموذج باستخدام تحليل التباين COEFFICIENTS	47
17	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط الثاني	48
18	جودة النموذج باستخدام تحليل التباين ANOVA	49
19	جودة النموذج باستخدام تحليل التباين COEFFICIENTS	49

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت	30
02	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للرسائل	32
03	تمثيل بياني حسب النوع الاجتماعي	39
04	تمثيل بياني حسب الفئة العمرية	40
05	تمثيل بياني حسب المؤهل العلمي	41
06	تمثيل بياني حسب المنصب الوظيفي	42
07	تمثيل بياني حسب الخبرة	43

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
62	استمارة استبيان	01
64	عينات الدراسة	02

مقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة بفعل الثورة التكنولوجية والرقمية، التي فرضت واقعاً جديداً على مختلف الأنظمة الاقتصادية والإدارية، وأدت إلى إعادة تشكيل طرق التسيير والتعامل داخل المؤسسات. وقد أصبحت الرقمنة من أبرز مظاهر هذا التحول، حيث لم تعد مجرد خيار تقني، بل تحولت إلى ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات الكفاءة والشفافية وتحسين جودة الخدمات. وفي هذا السياق، سعت العديد من الدول إلى تبني سياسات التحول الرقمي، خاصة في القطاعات الحيوية، وعلى رأسها الإدارة الجبائية. ويُعد النظام الضريبي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العمومية وتحقيق أهدافها التنموية. فهو يشكل ركيزة أساسية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، من خلال إعادة توزيع الدخل وتمويل المشاريع التنموية. غير أن هذا النظام، في شكله التقليدي، واجه العديد من التحديات، نتيجة اعتماده على إجراءات بيروقراطية معقدة وأساليب عمل تقليدية، مما أدى إلى ضعف كفاءة التحصيل الجبائي، وتدني مستوى الخدمات المقدمة، إضافة إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

وتُعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أخطر المشكلات التي تواجه الأنظمة الجبائية، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، حيث تؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة، والإخلال بمبدأ العدالة الضريبية، وخلق بيئة غير عادلة بين المكلفين بالضريبة. كما أنها تحد من قدرة الدولة على تمويل برامجها التنموية، وتضعف ثقة المواطنين في النظام الضريبي. وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، من بينها تعقيد التشريعات الضريبية، ضعف الرقابة، نقص الشفافية، إضافة إلى غياب الوسائل الحديثة لتتبع المعاملات المالية.

وفي ظل هذه التحديات، برزت الرقمنة كأحد أهم الحلول الحديثة التي يمكن أن تساهم في إصلاح النظام الضريبي وتحسين أدائه. حيث تقوم رقمنة النظام الضريبي على تحويل مختلف الإجراءات والخدمات الجبائية من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويساهم هذا التحول في تبسيط الإجراءات، تقليل التكاليف، تسريع معالجة الملفات، وتحسين دقة البيانات، مما ينعكس إيجاباً على فعالية التحصيل الجبائي.

كما تتيح الرقمنة للإدارة الضريبية إمكانية إنشاء قواعد بيانات متكاملة ودقيقة، تسمح بتبادل المعلومات بين مختلف الجهات، وتعزيز من قدراتها الرقابية من خلال تتبع العمليات المالية بشكل آني، مما يحد من فرص التهرب الضريبي ويعزز الامتثال الجبائي. إضافة إلى ذلك، تسهم الرقمنة في تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة، من خلال توفير خدمات إلكترونية تسهل أداء الالتزامات الجبائية دون الحاجة إلى التنقل، وهو ما يعزز الثقة ويشجع على الالتزام الطوعي.

وفي هذا الإطار، عملت الجزائر على مواكبة هذه التحولات من خلال إدماج الرقمنة في نظامها الضريبي، عبر إطلاق مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى عصنة الإدارة الجبائية، من بينها اعتماد رقم التعريف الجبائي، إدخال التصريح والدفع الإلكتروني، وإنشاء منصات رقمية لتقديم الخدمات الجبائية. وتهدف هذه الجهود إلى تحسين فعالية التحصيل، توسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز الشفافية في التعاملات.

وانطلاقاً مما سبق، تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تحليل دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، من خلال تسليط الضوء على مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع، وربطها بالواقع العملي للإدارة الجبائية.

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى تساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين فعاليته من خلال رفع كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي؟

الأسئلة الفرعية:

1- هل تساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتعزيز أداء الإدارة الضريبية؟

- 2- ماهي الجهود المبذولة لرقمنة النظام الضريبي ومكافحة التهرب في الجزائر؟
- 3- ما أبرز التحديات التي تعيق الرقمنة في النظام الضريبي وكيف تؤثر على فعاليتها؟

الفرضيات:

من خلال التساؤلات المطروحة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

- 1- الرقمنة تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي.
- 2- الرقمنة تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الوصول إلى:

- إبراز أهمية التحول الرقمي في النظام الضريبي.
- دراسة أثر الرقمنة في تطوير النظام الضريبي والحد من التهرب الضريبي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

- دور الرقمنة كأداة اصلاح حديثة تسمح بتطوير الأنظمة الإدارية وتزويدها بالتكنولوجيا.
- ضرورة تطوير النظام الضريبي وادراج الرقمنة لتعزيز الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الدولة.
- المساهمة في تطوير السياسات الضريبية.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من اجل وصف مختلف المتغيرات وتعريفها مثل الرقمنة، رقمنة النظام الضريبي والتهرب الضريبي، أما الفصل الثاني تم الاعتماد على المنهج التحليلي باستخدام الاستبيان، موجه إلى موظفي الإدارة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب بولاية عين تموشنت من أجل تحليل أثر الرقمنة على النظام الضريبي.

حدود الدراسة:

يمكن حصرها فيما يلي:

- **الحدود المكانية :** مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت .
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2025-2026 في الفترة الممتدة من شهر جانفي 2026 الى افريل 2026.
- **الحدود الموضوعية:** الرقمنة، رقمنة النظام الضريبي و التهرب الضريبي.

أسباب اختيار الموضوع:

ان الاهتمام بهذا الموضوع ابرزته مجموعة من الأسباب يمكن اختصارها فيما يلي :

- اندراج موضوع الدراسة ضمن التخصص.
- أهمية الرقمنة في العصر الحديث.
- الرغبة في زيادة المعرفة و الالمام بالإصلاحات التي مست النظام الجبائي الجزائري.
- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة في :

- محدودية الدراسات التطبيقية.
- قيود ميدانية مرتبطة بالمؤسسات.
- عدم تقديم إدارة الضرائب المعلومات الكافية محتجة في ذلك بالسرية التامة للإجراءات.

هيكل الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة تم تقسيمها الى مقدمة و فصلين و خاتمة :

- المقدمة تم فيها طرح الإشكالية.
- الفصل الأول وضح الاطار النظري الرقمنة و رقمنة النظام الضريبي و التهرب.
- الفصل الثاني عبارة عن دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت لمعرفة دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام و مكافحة التهرب الضريبي.
- الخاتمة و من خلالها سيتم الإجابة على الإشكالية واختبار فرضيات وتقديم بعض النتائج و التوصيات المستخلصة من هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد لإنجاز هذه الدراسة على الدراسات السابقة التالية.

الدراسات المحلية:

- دراسة (إكرام ماضي، الياس قلاب ذبيح، 2025)، مقالة بعنوان دور رقمنة إدارة الضرائب في تحسين الإيرادات الجبائية في الجزائر، "دراسة تحليلية للفترة 2015-2023" منشور في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد (09)، العدد (02).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور رقمنة إدارة الضرائب في تحسين الإيرادات الجبائية في الجزائر، وذلك بقيام دراسة تحليلية للحصيلة الجبائية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2023، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، اثبات أن الرقمنة إدارة الضرائب أدت إلى رفع من الحصيلة الجبائية في الجزائر، وأن تجسيد مشروع الرقمنة قد تم تعميمه على أغلب المديريات والمراكز الجوارية للقطر الجزائري، ومع ذلك فإن نجاح وفعالية عملية الرقمنة تواجهها بعض التحديات القانونية، البشرية، والمادية.

- دراسة (شعواي سفيان 2023)، مقالة بعنوان الإصلاحات الجبائية كآلية لعصرنة إدارة الضريبة ورقمنة إجراءات التصريحات الجبائية وتبسيطها "دراسة حالة البوابة الرقمية للتصريح ودفع الضرائب عن بعد مساهمتك" منشور في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد (07)، العدد (02) جامعة الجلفة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في عصرنة الإدارة الجبائية ورقمنة إجراءات التصريحات الجبائية وتبسيطها، حيث تم استخدام بوابتين إلكترونيتين للدفع والتصريح عن بعد الأولى تسمى جبايتك أما الثانية فتدعى مساهمتك، كما تم عرض خطوات وإجراءات التصريح الإلكتروني لمختلف الضرائب والرسوم عبر البوابة الرقمية "مساهمتك".

وتم توصل في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من النتائج ومن أبرزها أن البوابة الإلكترونية مساهمتك تعمل على الحد من المخاطر الجبائية من خلال تذكير المكلفين بالضريبة بمختلف الضرائب المستحقة وآجالها.

- دراسة (كماش حسين، بوخدوني لقمان، 2022)، مقالة بعنوان رقمنة الإدارة الجبائية كتوجيه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البوابتان الإلكترونية "جبائتك" و "مساهمتك"، منشور في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (02).

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مضمون الإصلاحات الجبائية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 1992 عبر مراحل متعددة تماشيا مع الإصلاحات المالية العامة التي تسلكها الدولة من أجل مواكبة التطور والتنمية الاقتصادية، مع إبراز المفاهيم المتعلقة بالتصريحات الضريبية الإلكترونية وإيضاح مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الرقمنة الضريبية تعد أداة فعالة للضبط الاقتصادي وأداة تحفيزية لتشجيع الاستثمار.

- دراسة (بن خالدي فضيل، دوش ليلي، بوترفاس فاطيمة زهراء، 2024)، مقالة بعنوان رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر، دراسة حالة مركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023، منشور في دفاتر MECAS، المجلد (20)، العدد (02).

تهدف الدراسة إلى إبراز عملية رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر وأثرها على التحصيل الضريبي، وهذا بتحليل كيفية تطبيق تقنيات الرقمنة في الإدارة الضريبية وتأثيرها على تحسين الأداء وتحقيق العدالة الضريبية. كما تم تناول التحديات التي تواجه تطبيق هذه التقنيات والإجراءات المتبعة للتغلب عليها. ومن تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتحصيل الضريبي الرقمي، مع تقديم دراسات حالة مركز الضرائب في ولاية تلمسان. وتوصلت الدراسة إلى أن استعمال أنظمة الاعلام الآلي بمركز الضرائب واستحداث تصريحات عن بعد يؤدي إلى محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي، كما أن التصريحات الجبائية الإلكترونية في المراكز تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.

الدراسات الأجنبية

- دراسة (تيموفتي كريستينا، ماريان سوكوليوك، 2019)، Marian Socoliuc, Cristina Timofte، بعنوان: التهرب الضريبي وأثاره على الاقتصاد والمجتمع، منشورة في مجلة المنتدى البيئي، المجلد (08)، العدد (01).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة التهرب الضريبي في ظل الارتفاع المستمر في عدد المكلفين بالضريبة الذين يحاولون التهرب من دفع التزاماتهم الضريبية بطرق مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة وظهور عجز في الميزانية، كما سعت الدراسة إلى إبراز أهمية مكافحة هذه الظاهرة والحد منها نظراً لآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحد من التهرب الضريبي يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات، من بينها تعديل التشريعات الضريبية المعمول بها، وتحفيز المكلفين بالضريبة، وتعزيز الوعي الضريبي لديهم، إضافة إلى تطبيق مجموعة من التدابير التي من شأنها التقليل من انتشار هذه الظاهرة وآثارها السلبية.

- دراسة (كابو نوغروهو، ديان أغوستيا، 2017)، Dian AgustiaK، Ivan Kahyo Nugroho، بعنوان: حوكمة الشركات والتهرب الضريبي وقيمة الشركة، منشورة في مجلة Asian Journal of Accounting Research، المجلد (02)، العدد (02).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والتهرب الضريبي وتأثير ذلك على قيمة الشركة، وذلك من خلال دراسة تأثير الملكية المؤسسية والمفوضين المستقلين على التهرب الضريبي، إضافة إلى دراسة أثر التهرب الضريبي على قيمة الشركة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية تؤثر بشكل كبير على التهرب الضريبي، في حين لا يوجد تأثير للمفوضين المستقلين على هذه الظاهرة، كما أظهرت النتائج أن التهرب الضريبي له تأثير معنوي على قيمة الشركة، وأنه لا يلعب دور الوسيط في العلاقة بين الملكية المؤسسية وقيمة الشركة.

- دراسة (مزينة منصور، زكريا غوراما، 2016)، (Muzainah Mansour), Zakariya'u Gurama)، بعنوان: محددات التهرب الضريبي في ولاية غومبي، نيجيريا، منشورة في مجلة Asian Journal of Accounting Research، المجلد (06)، العدد الخاص (S).7)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم محددات التهرب الضريبي في ولاية غومبي في نيجيريا، وذلك من خلال تحليل مجموعة من العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة. واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي باستخدام استبيان لجمع البيانات من عينة عشوائية مكونة من 303 من دافعي الضرائب من القطاعين العام والخاص. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من النظام الضريبي ومستوى الدخل ومستوى التعليم والتهرب الضريبي، في حين أظهرت النتائج أن معدل الضريبة والفساد يرتبطان إيجابياً بالتهرب الضريبي لكن دون دلالة إحصائية. وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ السلطات الضريبية إجراءات لتحسين تحصيل الإيرادات والحد من التهرب الضريبي، إضافة إلى تكثيف حملات التوعية الضريبية ومحاربة الفساد.

- دراسة (Bahsin M.L)، (2016)، بعنوان : Survey of Creative Accounting Practices: An Empirical Study، منشورة في Wulfenia Journal، النمسا، المجلد (23)، العدد (01).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحليل مدى انتشارها داخل المؤسسات، من خلال دراسة تجريبية تسعى إلى توضيح الأساليب التي يتم من خلالها التلاعب بالمعلومات المحاسبية في التقارير المالية. كما ركزت الدراسة على إبراز العوامل التي تدفع بعض المؤسسات إلى اللجوء إلى هذه الممارسات.

وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تُستخدم أحياناً للتأثير على نتائج التقارير المالية وإظهار صورة مالية مغايرة للواقع، الأمر الذي قد يؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية. وأكدت الدراسة على أهمية تعزيز أنظمة الرقابة والتدقيق للحد من هذه الممارسات وضمان شفافية التقارير المالية.

**الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في
تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة
التهرب**

**المبحث الأول: التحول الرقمي في النظام الضريبي
المبحث الثاني: التهرب الضريبي والإطار العام
لمكافحته**

**المبحث الثالث: دور الرقمنة في تحسين التحصيل
والحد من التهرب الضريبي.**

تمهيد:

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم أصبحت الرقمنة من أهم الأدوات المعتمدة في تحديث الإدارة العمومية، ولا سيما في المجال الضريبي الذي يعد ركيزة أساسية لتمويل الخزينة العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد أفرزت النظم الضريبية التقليدية عدة إشكالات، من أبرزها ضعف فعالية التحصيل وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، مما استدعى البحث عن آليات حديثة وأكثر فعالية.

وتعد الرقمنة الجبائية وسيلة فعالة لتحسين أداء النظام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات، تعزيز الشفافية وتحسين مستوى الرقابة والامتثال الضريبي. وعليه يهدف هذا الفصل إلى تناول الجانب النظري للرقمنة في المجال الضريبي وبيان دورها في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب، تمهيدا لدراسة آثارها العملية ضمن مسار الإصلاح الضريبي الحديث، في حين تم تفصيله كل ما ذكرناه سابقا في هذا الفصل حيث تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: التحول الرقمي في النظام الضريبي.

المبحث الثاني: التهرب الضريبي والإطار العام لمكافحته.

المبحث الثالث: دور الرقمنة في تحسين التحصيل والحد من التهرب الضريبي.

المبحث الأول: التحول الرقمي في النظام الضريبي

في ظل اتساع مظاهر العولمة والتطور التكنولوجي المتسارع في العصر الراهن، ظهرت تحديات قانونية جديدة على مستوى المتابعة والرقابة، مما استدعى ضرورة اعتماد وتطوير منصات الكترونية تتماشى مع التحولات التي يشهدها النظام الجبائي التقليدي. وقد تجسد ذلك في رقمنة عدد من الإجراءات الجبائية، على غرار التصريح الضريبي وتحصيل الضرائب عبر وسائط الإللكترونية تتناسب مع المتغيرات القانونية الحديثة.

المطلب الأول: مدخل للرقمنة

نتيجةً للتقدم التكنولوجي السريع وتزايد الاعتماد على وسائل الرقمية في مختلف جوانب الحياة اليومية والمهنية، برزت الرقمنة كأحد المفاهيم الأساسية التي اكتسحت مختلف القطاعات، وقد أسهمت الرقمنة في تحسين مستوى الكفاءة، وترشيد التكاليف، وتسريع انجاز العمليات، مما جعلها أداة محورية في تطوير الأداء وتحسين فعالية الأنظمة المعاصرة.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة وأهميتها

1- تعريف الرقمنة

تتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة وذلك وفقاً للسياق الذي تستخدم فيه:

فينظر ("تيري كاني" "Terry Kuny") إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل المصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من شكلها الورقي إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات محاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيانات Bits)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظم معلومات يستند إلى حسابات الآلية وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن ينطلق عليها (الرقمنة)، ويتم هذا بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة. (إكرام ماضي، إلياس قلاب ذبيح، 2025)

ويقدم "دوج هودجز" مفهوماً آخر تم تبنيه من طرف المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه "الرقمنة عملية إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي مثل مقالات، الدوريات والكتب والمخططات والخرائط إلى شكل رقمي. (زهير، 2021)

نجد أن الرقمنة عبارة عن عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات لمدة أطول، وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين في العالم. (محمد، 2022)

وبمعنى آخر "تعرف الرقمنة على أنها عملية تحويل البيانات والمعلومات إلى صيغ رقمية قابلة للمعالجة بواسطة الحواسيب الإلكترونية. غير أن مفهوم لا يقتصر على هذا المعنى التقني فحسب، بل تتعدد دلالاته باختلاف المجالات التي يوظف فيها، حيث يلاحظ أن الرقمنة تكتسب معاني متباينة وفقاً للسياق العلمي أو المهني الذي تستخدم ضمنه".

2- أهمية الرقمنة:

تعد الرقمنة واحدة من أساسيات التطور والتحول الذي شهده العالم في العصر الحديث إذ أصبحت من أساسيات حياتنا اليومية كونها تؤثر في مختلف جوانب المجتمع ويمكن توضيح أهميتها في النقاط التالية:

- تساهم في تحسين الكفاءة والإنتاجية في مختلف المجالات من خلال تبسيط العمليات وتسريعها، وتقليل الأخطاء البشرية وتحسين إدارة الموارد.
- تسهيل التواصل بين الأفراد والشركات والمؤسسات على مستوى العالم، وتوفير قنوات جديدة للتفاعل والتبادل المعلوماتي.

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

- تتيح الوصول السريع للمعلومات والمعرفة بسهولة مما يدعم عملية التعلم المستمر والتطوير الذاتي.
- تشجيع على الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة، مما يساهم في تحسين جودة الحياة ونمو الاقتصاد.
- تساهم في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال تقليل الاستهلاك الورق والطاقة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.
- تتيح الرقمنة تكامل مختلف الأنظمة والعمليات، مما يؤدي إلى تحسين إدارة الأعمال وتقليل التكاليف.

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة من غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية (زهير، 2021):

- تقليل الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن –الكثرونيا- متاحة.
- تقليل المكان: تتيح سائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها ببسر وسهولة.
- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوارين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على التكنولوجيا والمعلومات من أجل تشكيل الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.
- التفاعلية: أي أن المستخدم لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال لا يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
- الإلزامية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
- اللامركزية: وهي خاصية تسمح بالاستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالانترنت مثلا: تتمتع بالاستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت.
- قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع أي بعض النظر عن الشركة المصنعة أو البلد المصنع على مستوى العالم.
- قابلية التحرك والحركية: أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها اثناء تنقله أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال... الخ.
- قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة.
- اللاماهيرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معنوية بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.
- الشبوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط المرن.
- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا حيث تأخذ المعلومات مسارات معقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا.

الفرع الثالث: متطلبات الرقمنة:

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود أطراف كثيرة تأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموعة القوانين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة، وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لاننسى الاطار القانوني، وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة من الشروط يمكن إيجازها فيمل يأتي (حميدوش علي، بوزيدة حميد، 2020):

- 1- المتطلبات القانونية: وتشمل مجموعة التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة للعمل.
- 2- المتطلبات التنظيمية والإدارية: تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهيكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فعاليتها.
- 3- المتطلبات التقنية: ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:
 - متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت.
 - المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها.
 - المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفعالية.

المطلب الثاني: رقمنة النظام الضريبي

تعد سنة 2006 نقطة تحول في النظام الضريبي، مع بدء اعتماد الرقمنة بعد تبني رقم التعريف الجبائي وإدراج الصحيفة الجبائية، بهدف تعزيز فعالية وكفاءة المصالح الضريبية وتقليل الوقت والجهد.

الفرع الأول: مفهوم رقمنة النظام الضريبي

"تعرف رقمنة النظام الضريبي على أنها تحويل الخدمات والإجراءات التي تقدمها الإدارة الضريبية من شكلها التقليدي المعتمد على الورق إلى شكل إلكتروني يستند إلى التكنولوجيا الرقمية".

إذ لا يوجد تعريف محدد لرقمنة النظام الضريبي، فهناك كم عرفها على أنها: "الاستراتيجية القائمة على التكنولوجيا الاعلام والاتصال في أداء الإجراءات الخاصة بالتحصيل الجبائي، وتعد هذه الاستراتيجية الحكومية الرقمية التي تعتمد عليها في تقديم خدمات جبائية للمكلفين بالضريبة ذات جودة عالية وبأقل تكلفة وأن تتم في الوقت المناسب والعنصر الأهم بقي باحتياجاتهم. (بوشملة زهير، سليمان سعيده، 2023)

وفي تعريف آخر هي تقنية حديثة تسعى إلى تقديم خدمات جبائية ذات جودة عالية للمكلفين بالضريبة وكذا تنفيذ إجراءات التحصيل الجبائي للضرائب المفروضة على المكلفين بفعالية، والميزة التي توفرها الرقمنة الإدارة الضريبية هي تقديم الخدمات عبر منصات رقمية على سبيل المثال (الترقيم الجبائي، التصريح الجبائي، طلب وثائق جبائية). (سعيدة سليمان، ملاك قارة، 2023)

الفرع الثاني: النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي

يعد التحول الرقمي في النظام الضريبي ركيزة أساسية لمواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز فعالية الرقابة الجبائية، وتسهيل المعاملات بين المكلفين بالضريبة، بما يساهم في تحسين التحصيل الجبائي، ويحقق قدرًا أكبر من الشفافية والكفاءة.

1- دواعي التحول الرقمي للنظام الضريبي

تتمثل أهم دواعي رقمنة النظام الضريبي فيما يلي (محمد الطيب قويدر، محمد الصالح بلول، 2024):

- **نقص الكفاءة والامكانية البشرية:** تعد الإدارة الضريبية من بين أضعف المصالح استقطابا للمكفاءات وحاملي الشهادات الجامعية، مما أثر سلبا على أدائها وهذا ما تسعى وزارة المالية لتداركه في إطار برنامج رقمنة الإدارة الجبائية.
- **تدهور وضعية الهياكل ونقص الوسائل الإدارية:** حيث تعاني الإدارة الجبائية من تدهور مقراتها، وهياكلها حيث أن النصف منها تتراوح حالته من المتوسط والسيء كما أن بعضها لا تعود ملكيته لإدارة الضرائب بل هي مستأجرة لدى الخواص، أو مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري، أو هيئات وإدارات أخرى.
- **الفساد الإداري:** إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في أثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين وعدم ترفعهم تجعل من العمل الإداري عملية سهلة، كما لا نخفي خطوري المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية، بإنشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم.

2- رقمنة النظام الضريبي

لقد تم إقرار عمليات الرقمنة الجبائية في الجزائر وذلك بهدف تعزيز الجهود المبذولة لزيادة التوافق والشفافية في المراكز والوكالات الضريبية المتخصصة في عمليات الجبائية الضريبية، عن طريق اصدار عدد من الوسائل الالكترونية التي تمكن من تجنب الاحتيال في دفع الضرائب، والحد من التضخم قضايا الفساد والمنافسة الضريبية في مكافحة الخسائر التسربات الضريبية. وذلك كان عبر (شوقي مرداسي، مروي بوراس، 2024):

1- رقمنة الإدارة الجبائية

لقد تمت رقمنة مصالح الضرائب في الجزائر من خلال (بوكرة، 2023):

1-1 انشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب:

إن احداث موقع الكتروني للإدارة الجبائية بشكل أهمية بالغة في الوقت الحاضر، على اعتبار أن معظم المتعاملين حاليا يلجؤون إلى المواقع الالكترونية للتزويد بالمعلومات اللازمة حول أنشطتهم، وانشاء موقع الكتروني خاص بالمديرية العامة للضرائب (www.mfdgi.gov.dz)، أصبح بإمكان جميع المكلفين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، الاطلاع على مختلف الضرائب والالتزامات التصريحية الواجبة عليهم، إذ يتيح الموقع الاطلاع على مختلف قوانين المالية والجبائية الصادرة والتي يتم تحيينها من فترة إلى أخرى، كما يمكن الموقع من تحميل مختلف نماذج التصريحات مع تبين حالات تقديمها، ناهيك عن أن الموقع يمكن المطلع عليه ارسال استفساراته عبر الرسائل الالكترونية.

2-1 التصريح الالكتروني للضرائب والرسوم:

ويكون ذلك خلال بوابتين الالكترونييتين:

- **بوابة الالكتروني (جبائتك):** تطبيق الكتروني بالولايات التي ليس لديها مراكز ضرائب وذلك لتجنيب المكلفين بالضريبة من التجمع في قبضات الضرائب من خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الشهر بسبب الوضع الصحي المرتبط بجائحة كورونا، يسمح للمكلف بالضريبة التابع لمديرية كبريات المؤسسات أو لمراكز الضرائب من التصريح والدفع عن بعد.

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

- **البوابة الإلكترونية الجديدة "مساهمتك":** تم توقيع بتاريخ 19 جويلية 2021 بمقر وزارة المالية على اتفاقية بين المديرية العامة لبنك الجزائر الخارجي (BEA)، لغرض الانخراط في نظام قبول الدفع الإلكتروني (CBI) وبحضور الأمين العام لوزارة المالية، "مساهمتك" هو فضاء مخصص لمكلفين بالضريبة المسجلين والخاضعين للهيئات الجبائية غير مجهزة بنظام معلومات "جبايتك" حيث تسمح لهم (التابعين لقبضات الضرائب) بالتصريح والدفع ضرائبهم ورسومهم عبر الانترنت بواسطة البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية، ويهدف نظام جبايتك أو مساهمتك إلى:
 - ✓ تحسين جودة الخدمة من خلال تبسيط الإجراءات وتجريدها من الطابع المادي بشل خاص لصالح المتعاملين الاقتصاديين،
 - ✓ توسيع الوعاء الجبائي والمساعدة على تحسين العلاقات بين الإدارة والمكلفين بالضريبة بشكل عام.
 - ✓ تبسيط الوفاء بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة.
 - ✓ خدمات "مساهمتك" مجانية وتسمح بتبادل أمن للبيانات بين المكلفين بالضريبة والبوابة المذكورة.

2- رقمنة المكلف بالضريبة

تمت رقمنة المكلفين بالضريبة من خلال (رمزي حموش، بوضياف سامية، 2021):

1-2 الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: يعتبر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب في الجزائر (<https://www.mfdgi.gov.dz>) بوابة مهمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الجبائية، وذلك من خلال الخدمات العديدة التي يقدمها للمكلفين دون عناء تنقلهم.

ومن بين الخدمات التي يقدمها الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب (نشر مختلف التشريعات الجبائية، نشر مختلف الوثائق الجبائية، نشر كل الاخبار الجديدة التي تهتم المكلفين إمكانية التواصل مع المديرية العامة للضرائب عن طريق الرسائل الإلكترونية...الخ).

2-2 رقم التعريف الجبائي (NIF): يعتبر رقم التعريف الجبائي المحور الرئيسي للدليل الوطني للخاضعين للضرائب، وهذا من أجل مكافحة الغش والتهرب الضريبي، وفي إطار عصنة الإدارة الجبائية وتطبيق الإدارة الإلكترونية، عملت المديرية العامة للضرائب على تسهيل عملية الحصول على (NIF) وذلك بتخصيص موقع الكتروني (<https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>) والذي يسمح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بطلب هذا الرقم إلكترونيا دون عناء التنقل.

3-2 التصريحات الإلكترونية: يعتبر نظام المعلومات الضريبية الجديد "جبايتك" أول تجربة جزائرية تسمح بالتصريحات الضريبية عن بعد، وهذا في إطار عصنة الإدارة الضريبية واستخدام الوسائل التكنولوجية لتحسين الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة، وكذلك تسهيل عملية تقديم التصريحات الضريبية دون ارتباط بالإدارة التقليدية، والتي لها أوقات محددة للعمل (من 08 سا إلى 16 سا ومن الأحد إلى الخميس)، ويمكن للمكلفين التابعين للإدارات الضريبية التي تم فيها اطلاق مشروع "جبايتك" التصريح بالتزاماتهم الضريبية الشهرية (G-50) عن طريق الموقع الإلكتروني <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz> ، كما تم استحداث بموجب المادة 16 من القانون المالية 2021 التصريح الإلكتروني للميزانية الجبائية.

4-2 الدفع الإلكتروني: يعتبر دفع الضرائب من بين المشاكل التي يعاني منها المكلفون بالضريبة فبالإضافة إلى كونها أعباء يتحملها المكلف تزيد طرق الدفع التقليدية للضرائب وما تسببه من هدر للوقت وتضييع للمصالح من الضغوطات على المكلفين، ولهذا عملت الإدارة الجبائية الجزائرية كمرحلة أولى على توفير خدمة الدفع الإلكتروني للضرائب للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات على أن تعمم هذه العملية على جميع الإدارات الجبائية لاحقا.

إن رقمنة النظام الضريبي يوفر عدة امتيازات للإدارة والمكلفين بالضريبة وللعمامة:

1- امتيازات فيما يخص الإدارة:

- التشغيل الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءاً من استقبال المكلف بالضريبة ووصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة ويعني عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات ملخصة موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليل تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية (يوسف بوعكاز، عبد الله مايو، مسعود كسكس، 2024).

2- امتيازات فيما يخص المكلفين بالضريبة:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزمة الجبائية المعينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والإطلاع عليها.
- الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه ورسومه.
- الإطلاع على دينه الجبائي الكلي.
- تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط وغيرها) (كماش حسين، بوخدوني لقمان، 2022).

3- امتيازات عامة:

- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامة في المجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها.
- ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة.
- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبتين.
- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين.
- اعداد تدابير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤولياته.
- تبسيط الإجراءات لا سيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة.
- البحث عن تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها (قمان مصطفى، بوسعدية مسعود، 2021).

المطلب الثالث: الجهود المبذولة في سبيل رقمنة النظام الضريبي

لقد قامت الدولة الجزائرية بجهود عديدة في إطار رقمنة النظام الضريبي ولهذا وفرت العديد من المتطلبات الضرورية، وكخطوة أولى وضعت الإطار القانوني الذي يضبط ويمكن الإدارات من تنفيذ مشروعاتها من رقمنة النظام الضريبي بصورة سليمة.

الفرع الأول: الإطار القانوني

نجد أن المشروع الجزائري وضع قوانين وتعديلات لتكييف النظام الضريبي هو الآخر مع متطلبات الرقمنة الحديثة وتوضيح التزامات كل من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة متمثلة الضرائب: (إكرام ماضي، إلياس قلاب ذبيح، 2025)

1- التصريح الإلكتروني:

- الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 24 جويلية 2008، يتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 23 (الجريدة الرسمية، رقم 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008).
- القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادة 68 (الجريدة الرسمية، رقم 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016).

2- الدفع عن بعد:

- الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 15 (الجريدة الرسمية، رقم 42، الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008).
- القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادة 68 (الجريدة الرسمية، رقم 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016).

3- الإثبات بالكتابة والتوقيع الإلكتروني:

- الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1926 الموافق لـ 20 جوان 2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26 ستمبر 1975 المعدل والمتمم، المتضمن القانون المدني، المادة 44، قسم مسؤولية عن فعل الغير (الجريدة الرسمية رقم 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005).

4- الشهادة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني:

الإطار القانوني الذي يحكم الشهادة الإلكترونية محدد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1428 الموافق لـ 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق لـ 9 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات، بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية (الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 7 جوان 2007).

الفرع الثاني: الإطار التنفيذي

اتخذت المديرية العامة للضرائب عديد من الإصلاحات والإجراءات التنفيذية في سبيل نجاح الإدارة الإلكترونية الجبائية مما يتطلب تكييف التشريع الضريبي مع الإصلاحات، لهذا قامت الإدارة الجبائية بالاستعانة بمكتب استشارة اسباني Indra-Sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الضريبية لما له من دور: (محمد الطيب قويدر، محمد الصالح بلول، 2024)

- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامات في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها؛
- ضمان الحماية من خلال اللجوء إلى التكنولوجيا الاتصالات المناسبة؛
- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبتين؛

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛
- إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤولياته؛
- تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتهرب الضريبي وآليات مكافحته

يعد التهرب الضريبي سلوكا غير مشروع يهدف إلى تفادي دفع المستحقات الجبائية، مما يؤثر سلبا على الموارد الدولة ويخل بمبدأ العدالة الضريبية. ولمكافحته تعتمد الإدارة الضريبية على آليات رقابية وقانونية تهدف إلى تعزيز الامتثال وضمن فعالية التحصيل.

المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي وتصنيفاته

يشكل التهرب الضريبي أحد أبرز الإشكالات التي تواجه الأنظمة الجبائية المعاصرة، لما يترتب عنه من آثار مالية واقتصادية تمس موارد الدولة واستقرارها المالي. فالضريبة باعتبارها أداة أساسية لتمويل النفقات العامة وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، تقتضي التزام المكلفين بأدائها وفقاً لأحكام التشريع الساري المفعول.

الفرع الأول: تعريف التهرب الضريبي وتصنيفاته:

من أجل الوصول إلى مفهوم دقيق وجامع للتهرب الضريبي، سنتعرف عليه من خلال ذكر بعض التعاريف التي جاء بها الباحثين والفقهاء سواء في المجال القانوني أو الاقتصادي.

1- تعريف التهرب الضريبي

لم يتعرض المشرع إلى تعريف التهرب الضريبي بل ترك أمره للفقهاء وذلك لصعوبة حصر الأساليب المستعملة في ذلك نظراً لتطورها الحاصل.

يقصد بالتهرب استخدام الطرق الاحتيالية الفنية، القانونية، والإدارية، بقصد التخلص من دفع الضريبة. فيحاول بعض المكلفين التهرب من الضريبة كلياً أو جزئياً وبشتى الطرق والأساليب، كأن يعتمد إعطاء معلومات غير صحيحة عن الدخل. أو يمتنع عن تقديم تقرير، أو يبالغ في تقدير التكاليف واجبة الخصم، أو كالامتناع عن الدفع وإخفاء أمواله حتى لا تتمكن الإدارة من تحصيل دين الضريبة، أو قد يعتمد بعض المكلفين إلى استغلال نقص أو غموض أو ثغرة في صياغة نص ضريبي، أو يستفيد من تفسير نص لصالح وفقاً لمبدأ التفسير الضيقة لنصوص الضريبة (القيسي، 2015).

فقد عرفه الدكتور "حسن عواضة" و "عبد الرؤوف قطيش" بأنه تخلص المكلف من دفع الضريبة الواجبة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينعكس عبئها على الغير (ابراهيم، 2015).

يقصد بالتهرب الضريبي محاولة المكلف التخلص من الضريبة، وعدم الالتزام القانوني بأدائها ويفرق عادة بين التهرب الضريبي والغش الضريبي (أحمد ل.، 2017).

وعرفه محمد أبو ناصر وآخرون بأنه قيام المكلف ببعض الأعمال والأفعال المخالفة للقانون والتي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه. (محمد أبو ناصر، محفوظ مشاعلة، فراس شهبان، 2005)

ذلك السلوك الذي يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر (أحمد خيدل، زهرة كيسي، 2021).

التهرب من الضريبة أو كما يسمى الغش الضريبي هو تخلص المكلف من التزامه القانوني بدفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً باتباع طرق وأساليب احتيالية مخالفة للقانون، ويمكن أن يتم التهرب من الضريبة قبل تقديرها باستعمال المكلف بعض الوسائل الاحتيالية بحيث لا يترتب على المكلف أي التزام قانوني (خصاونة، 2010).

ويعرفه: "Thomas Delahaye" ان يسعى المكلف إلى التخلص من الضريبة دون أن يخرق القانون الجبائي وإنما يعمل على خلق وضعيات تسمح له بتحقيق ذلك (thomas, 1977). ومن خلال التعاريف السابقة تتضح لنا مجموعة من الركائز المميزة للتهرب الضريبي وهي:

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

- صفة المكلف بالضريبة بحيث يكون شخص طبيعي أو معنوي.
- التهرب الضريبي هو الامتناع الكمي أو الجزئي من دفع الضرائب المستحقة.
- الهدف منه حرمان الخزينة العمومية من حصيلة الضرائب التي تؤول إليها.
- التهرب الضريبي هو استعمال المكلف لطرق احتيالية وتدليسية، من أجل الامتناع عن سداد الضريبة المفروضة عليه.

2- تصنيفات التهرب الضريبي:

في ضوء التعريفات السابقة يبدو واضحاً أن أشكال التهرب الضريبي تختلف باختلاف الطبيعة القانونية له. فاعتماداً على طبيعة ومحتوى تصرفات دافعي الضرائب يرى Balashov Aleksey و Ann Sabina بأن التهرب الضريبي يرتكب في شكلين: تهرب ضريبي مشروع و تهرب ضريبي غير مشروع (aleksey, balashov, anna sabina, 2016). وعلى الرغم من أن هذين الشكلين أو النوعين من التهرب الضريبي يختلفان جوهرياً، إلا أن كلاهما وفي النهاية يؤدي إلى محتوى واحد ألا وهو الابتعاد عن دفع المستحق إلى الدولة لفائدة الصالح العام (akdad, hussein, mahdi atia jubouri, 2018). وفيما يلي سنتطرق إلى كل شكل من أشكال التهرب الضريبي على حده:

1-2 التهرب الضريبي المشروع avoidance Tax:

ويطلق عليه أيضاً التجنب الضريبي حيث يقوم على إضفاء الشرعية على الوضع الضريبي للمكلف (lucia morison daniela, claudia elena, 2020). ويرى k.Reijo بأن التجنب الضريبي يعني الاستخدام القانوني للنظام الضريبي لصالح الفرد من أجل تقليل مقدار الضريبة المستحقة الدفع، وذلك من خلال الوسائل التي تدخل في نطاق القانون أو على الأقل في حدود نصوص القانون (k.reigo, 2014). أي أن التجنب الضريبي وكما يعتقد المكلف أو محاسبه أو مستشاره) هو إجراء للتخلص من العبء بطرق قانونية لا تتعارض مع التشريع الجبائي. (m, 2018) هذا ويؤدي تجنب دفع الالتزامات الضريبية باتباع هذا الشكل من التهرب إلى التقليل من المدفوعات الضريبية للدولة، ولكن في الوقت نفسه، لا يعد ذلك انتهاكاً للقانون، حيث أن الأمر هنا يتعلق بكوننا نتعامل مع تهرب ضريبي حدث من خلال استغلال ثغرات في القانون وليس من خلال التعدي عليه. أي أن التهرب الضريبي هنا يتم بدون الخروج على قواعد النظام الضريبي وإنما الاستفادة من قصوره. وعلى ذلك يمكن القول بأن التجنب الضريبي هو في الواقع فعل تهرب المكلف من الضرائب ولكن دون خرق للقانون. وينقسم التجنب الضريبي بدوره إلى (رميساء بنادي، سعيد خويلدي، 2020):

1-1-2 التجنب الضريبي المقصود من المشرع الجبائي:

قد يلجأ المشرع الجبائي إلى هذا النوع من التجنب من أجل تحقيق أهداف معينة من خلال فرض ضرائب مرتفعة على نشاطات معينة أو سلع معينة للتقليل من استيرادها وتشجيع المنتج الوطني أو للحد من استهلاكها مثل السلع الكمالية.

2-1-2 التجنب الضريبي غير المقصود من المشرع الجبائي:

يتمثل هذا النوع من التهرب في قيام المكلف بالضريبة باستغلال مجموعة الإعفاءات والتخفيضات في بعض الأنشطة المعينة التي حددها له المشرع إلى جانب استغلاله للنقائص والثغرات القانونية التي تعتري النظام الضريبي من أجل التخلص أو تقليل العبء الضريبي، ويتم ذلك في إطار ما يعرف بالتخطيط الضريبي (planning Tax) الذي يقوم على التخطيط من أجل الاستفادة من كافة الإعفاءات والخصومات والحوافز المقدمة في القانون (nugroho w, agustia d, 2017). والتخطيط الضريبي يمكن أن يمارس من قبل المشرع بجانب ممارسته من قبل الممول نفسه، حيث يمكن للمشرع استخدام التخطيط الضريبي في توجيه السياسات الضريبية للدولة، مثل تخفيض العبء الضريبي للأنشطة الاقتصادية المرغوب فيها، ومن الناحية الأخرى زيادة الأعباء الضريبية على الأنشطة التي تتضاءل إسهاماتها في دعم السياسة العامة، وذلك بهدف خفض فرص انتعاشها ومعدل نمو تلك الأنشطة. أما بالنسبة للممول سواء كان فرداً أو شركة فقد يمارس التخطيط

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

الضريبي بالاستعانة أحيانا بأخصائيين في هذا المجال بغية الاستفادة من أكبر قدر ممكن من الخصومات والإعفاءات الجبائية وبالتالي دفع أقل قدر ممكن من الضرائب، خاصة وأن التجنب الضريبي في شكله هذا لا يكون موضوع أية عقوبات سواء كانت مدنية أو جنائية، نظرا لأن المكلف بالضريبة لم يقم بمخالفة النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها. ولقد كشفت الدراسة المقدمة من طرف Asa Johansson وآخرين دليلا قويا على قيام الشركات المتعددة الجنسيات بممارسة التخطيط الضريبي (asa jahnsson and al, 2016)،

حيث خلصت إلى مجموعة من الحقائق من بينها :

- أن الشركات المتعددة الجنسيات تشارك في ممارسة التخطيط الضريبي الدولي. فالشركات المتعددة الجنسيات تقوم بتحويل الأرباح من البلدان ذات معدل الضريبة الأعلى إلى تلك ذات المعدل الأقل . تستغل الشركات المتعددة الجنسيات أيضا عدم التطابق بين الأنظمة الضريبية (على سبيل المثال الاختلافات في المعاملة الضريبية لبعض الكيانات الاقتصادية، أو معاملات معينة) والمعاملة الضريبية التفضيلية لأنشطة أو مداخل أو أشخاص معينين لتقليل العبء الضريبي.
- التلاعب بسعر التحويل والتخصيص الاستراتيجي للأصول غير ملموسة والتلاعب بالأصول الداخلية ومستويات الدين الخارجي التي تمثل قنوات مهمة لتحويل الأرباح.
- يقلل التخطيط الضريبي من معدل الضريبة الفعلي للشركات متعددة الجنسيات بما يعادل بين 4% إلى 5.8% في المتوسط. ويكون هذا التخفيض أكبر بالنسبة للشركات الكبيرة جدا وكذا الشركات التي تشكل أصولها الغير ملموسة نسبة كبيرة من مجموع أصولها. كما أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المتعددة الجنسيات الصغيرة تشارك هي الأخرى في التخطيط الضريبي، ولكن بدرجة أقل.
- أن التخطيط الضريبي يتسبب في خسارة تعادل ما بين 4% إلى 10% من عائدات ضرائب الشركات العالمية.
- كذلك أظهرت نتائج البحث المقدم من نضال رؤوف أحمد و نوال كاظم مهدي العامري (نضال رؤوف احمد، نوال كاظم، مهدي العامري، 2019) أن شركات المساهمة العراقية تمارس عملية التخطيط الضريبي من خلال إتباعها لسياسات مالية وإدارية و محاسبية مختلفة مثل تدريب و تأهيل العاملين و إنفاق مبالغ عالية على الدعاية و إتباع برامج صيانة، و تقديم كشف وتجديد للأصول الثابتة و إطالة العمر الإنتاجي لها باعتبارها مصاريف مقبولة ضريبيا التقدير الذاتي بتوقيات تراعي السماحات التي يمكن الحصول عليها لتحقيق الوفورات الضريبية و هذا يشجع الشركات على البقاء والاستمرار و تعظيم القيمة السوقية لها.

2-2 التهرب الضريبي الغير مشروع Evasion Tax :

وهو ما يعرف أيضا بـ "التهرب الضريبي المباشر، الغش الضريبي أو الاحتيال الضريبي". ويتم التهرب على هذا النحو عن طريق ارتكاب جريمة ضريبية من خلال الانتهاك المباشر للتشريع الضريبي، حيث تكون تصرفات دافعي الضرائب غير قانونية وخاطئة من البداية، هادفين بذلك إما إلى تخفيض مبلغ الضريبة المدفوعة للدولة أو عدم دفع الضريبة بالكامل (aleksey balashov , anna sabina, 2016). وتعرف Lucia Morison Daniela التهرب الضريبي في شكله الغير مشروع أيضا على أنه انتهاك متعمد من قبل دافعي الضرائب للقانون، حيث يكون الغرض منه التقليل من دفع الالتزامات الضريبية المستحقة (lucia morison daniela , claudia elena, 2020).

كما عرف التهريب الضريبي الغير مشروع على أنه فعل ينطوي على احتيال أو خداع يؤدي إلى دفع ضرائب أقل مما كان مستحقا قانونا. ومن التصرفات التي تصب في خانة التهرب الضريبي على سبيل المثال كأن لا يتم التصريح عن الدخل أو المكاسب أو المعاملات التي يقوم بها المكلف كما هو منصوص عليه في القانون أو يتم التصريح عنها عمدا بشكل غير صحيح بحيث يؤدي ذلك إلى أن تكون الضريبة المستحقة أقل مما هي عليه في واقع الحال. (m, 2018).

في ضوء ما تقدم يمكن تقديم تصور عام للتهرب الضريبي الغير مشروع بوصفه سلوكا غير قانونيا يسعى المكلف بالضريبة من خلاله للتخلص سواء بصفة جزئية أو كلية من الضريبة المفروضة عليه. بمعنى آخر أن التهرب الضريبي يأخذ شكله الغير مشروع عندما يقرر المكلف بالضريبة فردا كان أو مؤسسة وبشكل عمدي

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

القيام بأعمال تدليسية غير قانونية لتجنب دفع الضرائب المستحقة عليه أو عليها، ويكون ذلك بإتباع طرق غير منصوص عليها في التشريع الساري المفعول، حيث أنه غالبا ما يتم التهرب من دفع الالتزامات الضريبية بالاعتماد على بعض المعاملات التي عادة ما تكون مصطنعة تولد مزايا ضريبية حالية أو مستقبلية. إضافة إلى التصنيفات السابقة، يصنف التهرب الضريبي أيضا وبحسب نطاق ارتكابه إلى:

2-2-1 التهرب الداخلي:

يعرف التهرب الضريبي الداخلي على أنه كل استعمال لطرق و ممارسات غش من قبل المكلف محاولة منه للتخلص بصفة غير شرعية من التزاماته الجبائية الناجمة عن التشريعات الجبائية الوطنية كما يعرف أيضا على كونه يتمثل في جميع السلوكيات و الممارسات غير الشرعية و التي تحدث داخل إقليم الدولة بمخالفة التشريع الضريبي الداخلي و ذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار جنسية المكلف بالضريبة و ما إذا كان من مواطني الدولة أو شخصا أجنبيا عنها (رحال، 2013).

في ضوء التعاريف السابقة يمكن أن نلخص إلى أن التهرب الضريبي الداخلي هو استخدام دافعي الضرائب أساليب احتيالية للتهرب من دفع المستحقات الضريبية داخل أراضي الدولة التي يمارسون فيها أنشطتهم، ويتخذ شكلين:

- استغلال الثغرات في النظام الضريبي، و هو يعتبر من الأساليب التي لا يعاقب عليها القانون، لأن المكلف يتهرب من دفع الضريبة دون ارتكاب لفعال أو مخالفة يعاقب عليها القانون، كما أن المشرع هو من يضع هذه النواقص منسجمة مع السياسة الضريبية، و هذا ما يطلق كما سبقت الإشارة له بالتهرب الضريبي المقصود من المشرع الضريبي .

- رفض دفع الضرائب المباشرة، و ذلك عندما يرفض المكلف بدفع الضريبة سواء عن طريق عدم تقديم إقراراته للإدارة الضريبية، أو ممارسة نشاط تجاري بدون سجل تجاري لتجنب دفع الضريبة. هذا ويكثر اللجوء إلى التهرب الداخلي في إطار الضرائب المباشرة التي تعتمد غالبا على تقديم إقرارات ضريبية من المكلف إلى الإدارة الضريبية كما في حالة الضريبة على الأرباح المهنية.

2-2-2 التهرب الخارجي أو الدولي:

يعرف التهرب الضريبي الدولي على أنه ذلك الفعل الذي يترتب عنه فعل قيام المكلف بالضريبة بتحويل أو إخراج الأموال من البلد الذي يقيم فيه لغرض استثمارها أو توظيفها في الخارج. والواقع أن المكلف بالضريبة لا يتم معاقبته على هذا الفعل بشرط أن يكون الدخل المحول من الممتلكات ورؤوس الأموال يتم الإبلاغ عنه بشكل منتظم. أما في الحالة المخالفة فإن فعله هذا يتحول إلى تهرب ضريبي غير مشروع (buyle jean pierre, bourgeois pierre, 2015).

كما عرفه J.J.Neuer بأنه " كل تهرب من الضريبة عبر حدود الدول، ومن شأنه أن يفقد الدولة موردا هاما من موارد إيراداتها، ويستوي في ذلك أن يسلك المشروع دولي النشاط طرعا مشروعة أو غير مشروعة، أو تتوفر لديه إرادة التهرب أو لا، وأيضا كان التشريع الضريبي الذي يختاره، مستفيدا من تباين الأنظمة والتشريعات الضريبية للدول من أجل التوصل إلى هدفه نحو تخفيض عبئه الضريبي أو التخلص منه تماما" (مهداوي عبد القادر، 2015).

في ضوء ما تقدم من تعاريف يتضح بأن التهرب الضريبي الدولي وإلى جانب كونه يتمثل في استخدام مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان حق الدولة في الضريبة، بحيث أن ذلك يحدث عندما يتم استغلال الاختلافات في النظم الضريبية بين الدول لتجنب دفع الضرائب أو تقليلها ويشمل ذلك التحويلات المالية والأرباح عبر الحدود واستخدام هياكل شركات دولية معقدة للتلاعب بالضرائب، فإنه يتضمن أيضا:

إخفاء الدخل الفعلي المكتسب وتحويله إلى حسابات سرية أو بنوك خارجية غير معلنة لتجنب دفع الضرائب. التلاعب بالأسعار والتعاملات بين الشركات التابعة لنفس الكيان الاقتصادي لتحويل الأرباح بشكل غير قانوني وتقليل الضرائب المستحقة.

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

و عادة ما يتم دعم مثل هذه الممارسات من خلال ما يطلق عليه بصناعة التجنب أو التهرب الضريبي المربحة التي يشرف عليها محاسبون محترفون وخبراء ماليون يعملون على تطوير خطط مبتكرة ودائمة مما يجعل من الصعب على السلطات الضريبية القيام بعملية التنظيم والمراقبة.

المطلب الثاني: أسباب وأساليب التهرب الضريبي

يمثل التهرب الضريبي نتيجة لاختلال العلاقة بين النظام الجبائي وسلوك المكلفين، حيث تسهم بعض العوامل القانونية والاقتصادية والاجتماعية في تغذية هذه الظاهرة. فتعقيد التشريعات أو ارتفاع العبء الضريبي، إلى جانب دوافع فردية وممارسات محاسبية قد تُستغل لتقليل الوعاء الضريبي، كلها عوامل تفسر انتشارها. وعليه، فإن دراسة أسباب التهرب الضريبي وأساليبه تُعد مدخلاً ضرورياً لفهم أبعاده المختلفة وتمهيد الطريق للحد منه وتعزيز الامتثال الضريبي.

الفرع الأول: أسباب التهرب الضريبي

تُعد ظاهرة التهرب الضريبي واحدة من أبرز التحديات التي تواجه النظم المالية للدول، لما لها من تأثير مباشر على الإيرادات العامة وعلى فعالية السياسات المالية. ويعرف التهرب الضريبي بأنه الامتناع المتعمد للمكلف عن أداء التزاماته الضريبية أو استخدام طرق غير قانونية لتقليل قيمة الضريبة المستحقة عليه. وقد أكدت الدراسات أن هذه الظاهرة لا تنشأ من عامل واحد، بل نتيجة تداخل مجموعة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة، حيث ترتبط الأسباب المباشرة بالنظام الضريبي نفسه، بينما تتعلق الأسباب غير المباشرة بالمكلف والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة به (الينغهام م.ج، ساندمو.أ، 1972).

1- الأسباب المباشرة للتهرب الضريبي

تشمل الأسباب المباشرة العوامل المرتبطة بالهيكل القانوني والضريبي، والتي توفر فرصاً للمكلفين للتهرب، ومن أبرزها:

1-1 عدم وضوح النصوص القانونية الضريبية:

تشير الدراسات إلى أن غياب الوضوح أو تعقيد التشريعات الضريبية يؤدي إلى ارتفاع نسب التهرب. فعدم وضوح النصوص يجعل المكلفين يجدون صعوبة في فهم كيفية حساب الوعاء الضريبي أو الالتزام بتقديم التصريحات الضريبية بشكل صحيح، مما يزيد المنازعات مع المصالح الضريبية ويحفز التهرب (sung-soon yoon and al, 2011).

دراسة أجريت في الصين على تأثير النظام الضريبي على سلوك الشركات، أظهرت أن تعقيد النظام الضريبي وزيادة عدد التفسيرات القانونية المتاحة يرفع معدل التهرب الضريبي، وأن الشركات تميل أكثر للتهرب في الأنظمة الضريبية المعقدة والمتغيرة باستمرار. (yu, 2022)

ويشمل غموض التشريعات عدة جوانب، مثل تعدد طرق حساب الوعاء الضريبي، التغير المتكرر للقوانين، تعدد الوثائق المطلوبة، وتعقيد إجراءات التصريح والتسجيل لدى مصالح الضرائب.

2-1 ارتفاع معدل الضريبة:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن ارتفاع معدلات الضرائب يعد عاملاً مهماً في دفع المكلفين نحو التهرب الضريبي. فقد أظهرت دراسة صينية أن زيادة معدل الضريبة بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع نسبة التهرب الضريبي بنسبة 3%. (raymond fisman ,shan-jinwei, 2004)

كما أظهرت دراسة نيجيرية مشابهة وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع معدلات الضريبة وظاهرة التهرب، حيث يختار المكلفون تفادي الضرائب المرتفعة باللجوء إلى أساليب غير قانونية لتقليل الضريبة المستحقة. ويؤكد ذلك أهمية ضبط مستويات الضرائب بحيث لا تتجاوز قدرة المكلفين المالية وتوازن بين الإيرادات العامة والامتثال الطوعي.

3-1 الضغط الضريبي:

يعرف الضغط الضريبي بأنه نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج الداخلي الخام أو من دخل الفرد. ويقسم إلى: الضغط الضريبي الوطني: نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام. الضغط الضريبي الفردي: نسبة الضريبة إلى الدخل الفردي. (adebisi j.f ,gdegi d.o, 2013)

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

أظهرت الدراسات أن ارتفاع الضغط الضريبي يؤدي إلى انخفاض القدرة التمويلية للمكلف ويزيد من ميله للتهرب. وقد أشارت دراسة Wier و Tørsløv وزوكمان إلى أن زيادة الضغط الضريبي عن مستوى معين تؤدي إلى تغيير سلوك المكلفين، مما يجعلهم يلجأون لأساليب مختلفة لتقليل الضريبة المستحقة، وأهمها التهرب الضريبي.

4-1 ضعف الإدارة الضريبية :

يعد ضعف الإدارة الضريبية من الأسباب المباشرة للتهرب، ويشمل نقص الموارد البشرية والتقنية، ضعف الرقابة، وتعقيد الإجراءات الإدارية. هذه العوامل تقلل من فعالية التحصيل الضريبي وتشجع المكلفين على تجاهل التزاماتهم. فكلما كانت الإدارة الضريبية ضعيفة وغير متكاملة، زادت احتمالات التهرب بشكل ملحوظ.

5-1 غياب العدالة الجبائية:

غياب العدالة الجبائية من أهم العوامل التي تدفع المكلفين للتهرب، إذ يشعرون بأن العبء الضريبي غير موزع بشكل عادل، أو أن الإيرادات العامة لا تُستثمر لتحسين الخدمات العامة. هذا الشعور يضعف الثقة في النظام الضريبي ويؤدي إلى انخفاض الالتزام الضريبي.

2- الأسباب غير المباشرة للتهرب الضريبي:

الأسباب غير المباشرة ترتبط بالمكلف وظروفه الشخصية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتشمل:

1-2 الأسباب المرتبطة بالمكلف:

- ضعف المستوى الأخلاقي: انخفاض الالتزام الأخلاقي لدى المكلفين يزيد ميلهم للتخلص من دفع الضرائب، وتتناسب هذه الظاهرة عكسياً مع الشعور بالمسؤولية الوطنية والمشاركة في الأعباء العامة.
- ضعف الوعي الضريبي: يشمل عدم فهم أهمية دفع الضرائب واستخدام الإيرادات العامة، وعدم إدراك المكلفين للعلاقة بين الامتثال الضريبي والتنمية الاقتصادية (بلواضح الجليلي، 2015). وقد أظهرت الدراسات في العراق أن ضعف الوعي الضريبي والثقافة الضريبية زاد من معدلات التهرب من ضريبة الدخل.

- الوضع المالي السيئ للمكلف: يمكن أن تؤدي الضائقة المالية إلى اللجوء للتهرب لتعويض الخسائر المالية.
- الفساد: ارتفاع مستويات الفساد يقلل من رغبة المكلفين في الإبلاغ عن الدخل الفعلي، ويزيد من تورطهم في مخططات غير قانونية لتجنب الضرائب. (cristina timofte , marian socoliuc, 2019)

2-2 الأسباب السياسية:

تشير الدراسات إلى أن ارتفاع مستوى السخط الشعبي على الضرائب، والشعور بعدم العدالة في توزيع الإيرادات، يؤدي إلى ضعف الالتزام الضريبي وزيادة التهرب. ويزداد هذا التهرب عند انتشار الاعتقاد بأن الإيرادات الضريبية تُنفق على مصالح فئة محدودة من المجتمع (سفيان، 2016).

3-2 الأسباب الاقتصادية:

اقتصاد الظل: يشمل الأنشطة الاقتصادية غير المعلنة أو غير الرسمية، سواء كانت غير قانونية، أو غير مسجلة، أو غير معلنة، والتي تتجنب الالتزامات الضريبية الرسمية. هذا القطاع يزيد صعوبة ضبط الأسواق ويعزز التهرب الضريبي (keith blackburn and al, 2012).

الملاذات الضريبية: توفر بعض الدول أو المناطق القضائية معدلات ضريبية منخفضة أو معدومة وسرية مالية، مما يسهل على الأفراد والشركات متعددة الجنسيات تحويل أرباحهم وتقليل الالتزامات الضريبية. وتشير الدراسات إلى أن حوالي 40٪ من أرباح الشركات متعددة الجنسيات يتم تحويلها إلى هذه الملاذات، ما يؤدي إلى خسائر ضخمة في الإيرادات الضريبية على المستوى العالمي (فري ب.س، تورغروب، 2007).

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

الفرع الثاني: أساليب التهرب الضريبي

لعلّ وضع قائمة شاملة للأساليب والتقنيات المستخدمة للتهرب من الضرائب يُعدّ من المهام الصعبة، وذلك نظرًا لتطوّر الطرق المستخدمة، وتعددّها وتنوّعها، إضافة إلى عامل إبداع المتهربين من الضريبة. ومع ذلك سنحاول التطرق لأهم الأساليب المتبعة، والتي نلخصها فيما يلي:

1- أساليب التهرب الضريبي المشروع:

من الناحية العملية، فإن أساليب التهرب الضريبي المشروع متنوعة للغاية، وذلك اعتمادًا على مدى قدرة دافع الضرائب على الابتكار، ومدى اتساع القانون.

ويتمّ التهرب الضريبي المشروع عادةً عن طريق العديد من الأساليب، وذلك اعتمادًا على مدى القدرة على التفسير الملائم للنصوص التشريعية. ولعلّ من أهم هذه الأساليب نذكر: (derbal, 2010)

- استغلال الحوافز الضريبية الممنوحة في شكل إعفاءات كلية، إعفاءات جزئية، خصومات، وما إلى ذلك.
- تغيير النشاط الممارس أو إعادة تنظيمه وتغيير الشكل القانوني للنشاط الممارس، وهذا بحسب الامتيازات الجبائية التي يمنحها المشرع لبعض الأنشطة.
- القيام بإدماج الأرباح المحققة وغير الموزعة في رأسمال الشركة بدل توزيعها، وتجنّب عبء ضريبة الدخل الإجمالي صنف رؤوس الأموال المنقولة.
- إعادة استثمار الأرباح المحققة بدل توزيعها لتحقيق وفورات ضريبية نتيجة المعدل المخفض الذي عادةً ما تخضع له الأرباح المعاد استثمارها، وذلك من أجل تشجيع الاستثمار.
- نقل الاستثمارات إلى بعض المناطق التي تُعفى فيها الشركات من الضرائب في إطار السياسة التنموية.
- التحويل من الأنشطة ذات المعدلات الضريبية المرتفعة إلى تلك ذات المعدلات المنخفضة.
- الاكتتاب في سندات القروض التي تصدرها الحكومة، والتي تكون مداخلها معفاة من ضريبة الدخل، كما كان الأمر بالنسبة لمداخل القرض السندي للدولة الذي أصدرته الحكومة الجزائرية سنة 2017، وذلك كما نصّت عليه المادة 63 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، باستفادة مداخل السندات المالية التي تستحق خلال 3 إلى 5 سنوات، والتي تدرج في إطار القروض الوطنية الصادرة من طرف الخزينة العمومية، من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لمدة خمس (5) سنوات. (المادة 63 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المعدلة بموجب المادة 83 من قانون المالية لسنة 2017، 2016).

2- أساليب التهرب الضريبي غير المشروع:

تتم ممارسة التهرب الضريبي غير المشروع أو الاحتيالي في الأشكال التالية:

1-2 التهرب الضريبي التقليدي:

وهو كل ما يتعلق بتخفيض الدخل بغض النظر عن نوعه، أو ما يتعلق بالأخطاء الوظيفية في كتابة الوثائق، ويأخذ عدة صور نذكر منها:

- تقديم مستندات غير صحيحة أو عدم تقديم المستندات المطلوبة بموجب القانون.
- إخفاء الطبيعة الحقيقية لهيئة (مؤسسة) أو عقد من أجل القضاء على بعض العواقب الضريبية.

2-2 التهرب الضريبي عن طريق عمليات مادية وقانونية:

بالنسبة للتهرب عن طريق العمليات القانونية، فيقصد به خلق وضعية قانونية تظهر مخالفة للوضعية الحقيقية. أما التهرب باستخدام عمليات مادية، فيتمثل في إخفاء سلع أو مواد أولية خاضعة للضريبة، وقد يكون هذا الإخفاء جزئيًا أو كليًا (علي، 2013).

3-2 التهرب الضريبي عن طريق ممارسة المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية:

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

يفرض التشريع الضريبي على فئات معينة من دافعي الضرائب وجوب مسك محاسبة وتقديم بيانات مالية لدعم إقراراتهم الضريبية، التي يتم إعدادها على أساس محاسبة منتظمة ومقنعة. وفي هذه الحالة، تعمل المحاسبة كأساس لتحديد الوعاء الضريبي، وتصفية الضريبة، وتبرير أداء بعض الالتزامات الضريبية المعينة (الاقتطاع من المصدر، التصريح بمكافآت الخدمات...) (derbal, 2010). ومن هنا نلاحظ الصلة المباشرة والرئيسية بين المحاسبة ومناورات التهرب الضريبي.

كذلك، نظرياً، فإن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إعداد التقارير المالية لبيان الوضع الحقيقي والعاقل للوضعية الاقتصادية للكيانات التجارية، مع مراعاة المبادئ والفروض المحاسبية، حتى يتسنى لمختلف مستخدمي هذه التقارير اتخاذ قرارات مستنيرة. وتعد التقارير المالية القاعدة الأساسية لعملية اتخاذ القرار من طرف مستخدمي تلك البيانات.

وعندما تحتوي البيانات المالية على معلومات خاطئة، أو في حالة عدم احتوائها على أجزاء من المعلومات على الإطلاق، فإن ذلك قد يؤدي إلى قرارات خاطئة. فجودة التقارير المالية تعني أن البيانات المالية تحتاج إلى أن يتم تجميعها ومطابقتها مع ما تنص عليه اللوائح القانونية والمهنية والداخلية المعمول بها (stasevic, 2019).

ومع ذلك، فقد تلجأ الشركات في بعض الأحيان إلى بعض الممارسات التي من شأنها الإفصاح عن معلومات مضللة تهدف إلى خدمة مصلحة الشركة بالدرجة الأولى. ويطلق على هذه الممارسات عدة مسميات، من بينها: تسوية الدخل، إدارة الأرباح، الهندسة المالية، ومحاسبة التجميل. وإن كان في الولايات المتحدة يُفضل استخدام مصطلح "إدارة الأرباح"، فإن المصطلح المفضل في دول أوروبا هو "المحاسبة الإبداعية" (mamo, 2014). وتشمل تقنيات المحاسبة الإبداعية زيادة أو خفض النفقات، أو المبالغة في تقييم الأصول، أو الاعتراف المبكر بالدخل.

3-2-1 تعريف المحاسبة الإبداعية

لا يمكن إعطاء تعريف دقيق لمفهوم المحاسبة الإبداعية، نظراً لكون هذا المفهوم واسعاً ولا تتناوله المعايير المحاسبية واللوائح أو الإجراءات بشكل صريح. كما أنه، إلى جانب استخدامها لإظهار النتائج المرغوبة، توجد عدة أسباب ودوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية.

عرّفها Roman Blažek على أنها أداة تجمع بين الإبداع والقدرة على التكيف مع الثغرات الموجودة في القوانين والمعايير والقيود المحاسبية، بحيث يمكن أن تكون هذه الأداة، إلى حد كبير، منسجمة مع القانون، رغم أن التقنيات المستخدمة في المحاسبة الإبداعية غالباً ما تكون غير قانونية. (roman, 2014)

ومن جهته، يرى L. M. Bhasin أن المحاسبة الإبداعية يمكن وصفها على أنها ممارسة محاسبية قد تتبع أو لا تتبع معايير ومبادئ المحاسبة، غير أنها تتحرف عن هذه المعايير من أجل تقديم صورة مثالية عن الكيان لأصحاب المصلحة، وهي ليست غير قانونية ولكنها غير أخلاقية، لكونها لا تقي بالهدف الرئيسي للتقارير المالية والمتمثل في تقديم صورة عادلة وموضوعية عن نشاط المؤسسة. (m.l, 2016)

كما ترى Balaciu Diana ومجموعة من الباحثين أن مفهوم المحاسبة الإبداعية يُستخدم لوصف العملية التي يستغل من خلالها محترفو المحاسبة معارفهم من أجل التلاعب بالأرقام المدرجة في الحسابات السنوية (diana, 2009).

وقد عُرِفَت أيضاً على أنها سلسلة من التقنيات التي تستخدمها الشركات في مجال المحاسبة بهدف إحداث تغيير، وبشكل قانوني، في طريقة عرض حساباتها لجعلها أكثر توافقاً مع توقعات مستخدمي القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بمعالجة وتقييم الأصول، بما يخدم مصلحة الشركة (kebieche mohamed et autres, 2020). ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج أن المحاسبة الإبداعية، والتي يشار إليها أيضاً بمصطلح المحاسبة العدوانية (Aggressive Accounting)، تتمثل في الاستخدام الأمثل للقواعد والتشريعات

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

المحاسبية بهدف التأثير على انطباعات مستخدمي القوائم المالية، وخلق صورة أكثر إيجابية عن المؤسسة، وهو ما يتطلب محاسباً متمكناً من القوانين ويتمتع بدرجة عالية من الإبداع والابتكار.

2-2-3 دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية

تتعدد الدوافع التي تؤدي إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية، وتختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تنشط فيها المؤسسة. ومن بين أهم هذه الدوافع نذكر:

- الرغبة في تقليل العبء الضريبي المفروض على المؤسسة؛
 - تحسين صورة المؤسسة أمام المستثمرين والدائنين؛
 - تحقيق أهداف الإدارة المتعلقة بالأرباح أو المكافآت؛
 - التكيف مع القيود القانونية والمعايير المحاسبية؛
 - تجنب الخسائر أو إظهار نتائج مالية أفضل من الواقع.
- وقد أظهرت العديد من الدراسات أن دافع التهرب الضريبي يعد من أكثر الدوافع شيوعاً لممارسة المحاسبة الإبداعية، خاصة في الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

3-2-3 ممارسات المحاسبة الإبداعية لغرض التهرب الضريبي:

تلجأ المؤسسات، في إطار سعيها لتقليص الوعاء الضريبي، إلى تبني سياسات محاسبية بديلة تهدف إلى تخفيض الأرباح المصرح بها، وذلك من خلال التلاعب بالإيرادات والمصاريف ضمن الحدود التي تسمح بها القوانين والمعايير المحاسبية.

ومن أبرز ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة لغرض التهرب الضريبي ما يلي:

- ترحيل جزء من الإيرادات المستحقة خلال السنة المالية إلى فترات مالية لاحقة؛
 - تضخيم المصاريف أو تسجيل مصاريف غير حقيقية؛
 - تغيير طرق أو معدلات احتساب إهلاك الأصول الثابتة؛
 - المبالغة في تقييم المخزون أو الأصول؛
 - إدراج مصاريف جارية ضمن تكلفة الأصول الثابتة؛
 - تحميل قائمة الدخل بمصاريف مرتبطة بالاستثمارات بدل رسملتها؛
 - إخفاء بعض مصادر الدخل أو الأصول الخاضعة للضريبة.
- وتؤدي هذه الممارسات إلى تقديم بيانات مالية لا تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة، مما يساهم في تقليل المسؤولية الضريبية والحد من الإيرادات الجبائية للدولة.

3-2-4 الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية:

تؤدي ممارسة المحاسبة الإبداعية، خاصة عندما تُستخدم لأغراض غير مشروعة، إلى عدة آثار سلبية، من أهمها:

- تشويه مصداقية القوائم المالية؛
 - تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية؛
 - تقويض الثقة في النظام المحاسبي والضريبي؛
 - الإضرار بإيرادات الخزينة العمومية؛
 - زيادة المنازعات الجبائية.
- ليس كل استعمال للمحاسبة الإبداعية تهرباً ضريبياً، وإنما يصبح كذلك عندما يُستخدم بهدف تضليل الإدارة الجبائية وتقليص الوعاء الضريبي بطرق غير مشروعة.

وتجدر الإشارة إلى أن أساليب التهرب الضريبي تتباين من حيث طبيعتها ومدى مشروعيتها، إذ يميز الفقه الجبائي بين التهرب الضريبي المشروع، الذي يندرج في إطار التخطيط الضريبي ويعتمد على استغلال الامتيازات والحوافز التي يقرّها التشريع الجبائي، وبين التهرب الضريبي غير المشروع، الذي يقوم على الغش والتدليس وتقديم بيانات غير صحيحة قصد تقليص الوعاء الضريبي بطرق مخالفة لأحكام القانون. كما أن المحاسبة الإبداعية لا تُعدّ في حدّ ذاتها ممارسة غير قانونية، غير أن استخدامها بشكل منحرف عن أهدافها الأساسية، وبقصد تضليل الإدارة الجبائية أو إخفاء الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، يجعلها أداة من أدوات

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

التهرب الضريبي، الأمر الذي يبرز ضرورة تعزيز آليات الرقابة الجبائية وتطوير الإطار التشريعي والمحاسبي بما يضمن تحقيق الشفافية والعدالة الجبائية.

المطلب الثالث: آثار التهرب الضريبي وآليات مكافحته

يُعد التهرب الضريبي من أخطر الظواهر التي تواجه الأنظمة الجبائية المعاصرة، لما يخلّفه من انعكاسات عميقة تمسّ التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدولة. فالضريبة ليست مجرد مورد مالي، بل تمثل أداة أساسية لتحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة وتمويل السياسات العمومية الرامية إلى تحقيق التنمية والاستقرار. وعندما تنتشر ممارسات التهرب، فإنها لا تؤدي فقط إلى تقلص الإيرادات، بل تضعف فعالية السياسة المالية، وتُحلّ بمبدأ المساواة أمام الضريبة، وتُفوّض الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية.

الفرع الأول: آثار التهرب الضريبي

تعد ظاهرة التهرب الضريبي مشكلة تعاني منها اقتصاديات جميع دول العالم، وبالأخص الدول النامية، حيث تعتبر آفة تهدد هذه الدول، وتترتب عنها مجموعة من المخلفات والآثار على المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي للدولة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الآثار الاقتصادية

يؤثر التهرب الضريبي على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، فوجود فرص للتهرب في أنشطة اقتصادية معينة يؤدي إلى اجتذاب المستثمرين إليها، مما يؤدي إلى توسع تلك الأنشطة دون تخطيط مسبق. كما أن السياسة الضريبية تفشل في معالجة التضخم والحد منه في حالة وجود التهرب الضريبي، مع أن الضريبة هي إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة المالية التي تستخدمها الدولة لمواجهة التضخم (نجيب، 2018).

وبغض النظر عن حجم المبالغ، فإن التهرب الضريبي يقلل بشكل كبير من حجم ميزانيات الدول كل عام (muzainah mansour, zakariya'u gurama, 2016)، مما ينجم عنه ركود اقتصادي نتيجة محدودة قدرات الدولة على توجيه الاستثمارات لدفع عجلة التنمية. فضلاً عن ذلك، قد تضطر الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية، وهذا يوقعها في مأزق الوفاء بالقروض ودفع الفوائد المترتبة عليها. (عليمات، 2020)

وقد خلصت الدراسة التي قدمها Kalpana V حول "التهرب - تهديد رئيسي للتنمية الاقتصادية والنمو: الأسباب وطرق المعالجة" إلى عدة نتائج، أهمها:

- أن التهرب الضريبي في البلد يتسبب في انخفاض النمو الاقتصادي؛
 - أن التأثير المباشر للتهرب الضريبي هو تقلص الإيرادات وزيادة التضخم؛
 - أن معظم الأنشطة التنموية لا يتم تجسيدها بسبب التهرب الضريبي؛
- أن التهرب الضريبي يؤدي إلى تدني مستويات المعيشة في المناطق الريفية إلى مستوى أقل من خط الفقر، وذلك بسبب عدم قدرة الحكومة على اتخاذ التدابير التي تحقق الرفاه على المستوى الوطني؛
- أن التهرب الضريبي يترتب عليه خلق حالة عدم التوازن الاقتصادي للبلاد، مما يؤدي إلى أن يصبح الأغنياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقراً (v.kaplen, 2016).

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن التهرب الضريبي يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي، كونه يرتبط بتدني روح التضامن بين أفراد المجتمع، ويجعل من الصعب تقديم الخدمات العامة كالصحة أو التعليم. كذلك، من ناحية العدالة والكفاءة، فإن التهرب الضريبي يؤدي إلى تحول العبء الضريبي إلى غير المتهربين، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة متعلقة بالاستهلاك والعمل.

2- الآثار المالية

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة، حيث يفوت على الدولة جزءاً هاماً من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل، وبالتالي تصبح عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها. وفي ظل عجز الميزانية، تضطر الدولة إلى اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي أو الاقتراض، إلا أن ذلك قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد. (مراد، 2010)

3- الآثار الاجتماعية

إلى جانب الآثار الاقتصادية والمالية، فإن للتهرب الضريبي آثاراً اجتماعية وخيمة، لأنه يؤثر بشكل خطير على النسيج الاجتماعي. حيث يرى البعض أن الأفراد يكونون أكثر استعداداً للكتابة في تصريحاتهم الضريبية عندما يعتقدون ويشعرون بأن الآخرين يقومون بذلك، وعلى العكس، إذا ظن الأفراد أن الآخرين يغشون في ضرائبهم، فقد يدفعهم ذلك بأن يصبحوا هم أنفسهم غشاشين (James Alm et al, 2016). المجتمعات ذات التماسك والشعور الاجتماعي الأقوى يكون فيها الامتثال الضريبي أعلى، مما يجعل المعايير الاجتماعية محدداً حاسماً للتهرب الضريبي. (latina.a, palivos.t, 2014) ونظراً لأن التهرب الضريبي يعد أداة من بين العديد من الأدوات التي قد تستخدمها الفئات الاجتماعية لتعزيز مزاياها وامتيازاتها، فإن ذلك يترتب عليه:

- توزيع العبء الضريبي توزيعاً غير عادل بين المكلفين؛
 - الإخلال بإعادة توزيع المداخل بين طبقات المجتمع من خلال تقليص الإيرادات الموجهة لهذا الغرض؛
 - تأثير نفسي لدى المكلفين الملتزمين بالنزاهة، نظراً لتحملهم العبء الضريبي بشكل غير عادل مقارنة بالآخرين، مما قد يقودهم إلى سلوك مخالف (حميد ع، 2012)؛
 - إضعاف أو تدني روح التضامن بين أفراد المجتمع؛
- حرمان الحكومات من الموارد اللازمة لتوفير الخدمات العامة والهيكل الأساسية الحيوية، فضلاً عن التصدي للفقر وعدم المساواة، حيث تشير دراسة إلى أن إفريقيا وحدها خسرت 14 مليار دولار من الإيرادات الضريبية، وهو مبلغ كافٍ لتغطية الرعاية الصحية لأربعة ملايين طفل.

وقد أظهرت دراسة (Palivos & Litina 2014) حول "الفساد، التهرب الضريبي والقيم الاجتماعية" تطابق نتائجها مع ما هو متداول نظرياً، من أن التهرب الضريبي يعد عاملاً من عوامل تدهور الصدق في المعاملات وتآكل التضامن الاجتماعي بين الأفراد (latina.a, palivos.t, 2014).

الفرع الثاني: آليات مكافحة التهرب الضريبي:

تُعد ظاهرة التهرب الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية الحديثة، لما لها من انعكاسات سلبية مباشرة على الإيرادات العمومية، والاستقرار الاقتصادي، ومبدأ العدالة الجبائية. ومن هذا المنطلق، تعتمد السياسات الجبائية على مجموعة من الآليات المتكاملة ذات الأبعاد الجبائية، الاقتصادية والمحاسبية، قصد الحد من هذه الظاهرة وتعزيز الامتثال الضريبي.

1- الآليات الوقائية لمكافحة التهرب الضريبي

1-1 على مستوى التشريع الجبائي:

يمثل التشريع الجبائي الإطار القانوني المنظم للعلاقة بين الدولة والمكلف بالضريبة، ويُعدّ وضوحه واستقراره عاملاً أساسياً في الحد من التهرب الضريبي. إذ إن غموض النصوص وكثرة التعديلات التشريعية تفتح المجال أمام التأويل المحاسبي والقانوني، بما يسمح للمكلفين باستغلال الثغرات القانونية للتهرب من الالتزامات الجبائية (مقراني إيمان، منال يخاف، محمد أمين، 2016).

كما يساهم تبسيط القوانين الجبائية وسدّ الثغرات التشريعية في تقليص التهرب الضريبي، من خلال تقليل فرص التخطيط الضريبي العدواني الذي تعتمد عليه بعض المؤسسات لتحقيق وفورات ضريبية غير مشروع.

2-1 على مستوى الإدارة الجبائية:

تلعب الإدارة الجبائية دوراً محورياً في الوقاية من التهرب الضريبي، باعتبارها الجهة المكلفة بتطبيق التشريع الجبائي ومراقبة الامتثال. ويُعدّ ضعف الكفاءة الإدارية ونقص التأهيل المحاسبي لأعوان الضرائب من بين العوامل التي تحدّ من فعالية مكافحة التهرب الضريبي (أحمد، 2019).

كما أن تحديث الإدارة الجبائية واعتماد نظم معلومات محاسبية ورقمية متطورة يسمح بتحسين جودة المعطيات الجبائية، ويقلل من الأخطاء في تحديد الوعاء الضريبي، مما ينعكس إيجاباً على مستوى التحصيل الجبائي.

1-3 على مستوى المكلف بالضريبة:

يرتبط سلوك المكلف بالضريبة بعوامل اقتصادية ونفسية، من بينها مستوى العبء الضريبي ومدى الثقة في الإدارة الجبائية. فكلما ارتفع الضغط الضريبي دون تحقيق عدالة ضريبية، زادت دوافع المكلفين للجوء إلى التهرب الضريبي كوسيلة لتقليل التكلفة الجبائية (أحمد ل.، 2017). كما يساهم ضعف الوعي الجبائي وغياب الثقافة المحاسبية لدى بعض المكلفين في انتشار ممارسات التهرب، خاصة في الأنشطة الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: الآليات الرقابية لمكافحة التهرب الضريبي

1- الرقابة الجبائية:

تُعَدُّ الرقابة الجبائية من أهم الآليات العملية للكشف عن التهرب الضريبي، حيث تعتمد على فحص التصريحات الجبائية ومقارنتها بالوثائق المحاسبية والبيانات المتوفرة لدى الإدارة. وتساهم الرقابة المكتبية في اكتشاف التناقضات المحاسبية، في حين تسمح الرقابة الميدانية بالتحقق من النشاط الحقيقي للمكلف (أحمد، 2019).

2- التحقيق الجبائي:

يسمح التحقيق الجبائي بإعادة تقييم الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلف، خاصة في الحالات التي يتم فيها التلاعب بالحسابات المحاسبية أو إخفاء جزء من رقم الأعمال. ويُعَدُّ هذا الإجراء أداة فعالة للحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية التي تهدف إلى تقليل العبء الضريبي.

3- التنسيق بين الإدارات:

يساهم ضعف التنسيق بين الإدارات العمومية في تسهيل التهرب الضريبي، خاصة في ظل تعدد مصادر الدخل وتنوع الأنشطة الاقتصادية. ويُعَدُّ تبادل المعلومات بين الإدارة الجبائية، الجمارك، البنوك، ومصالح السجل التجاري وسيلة فعالة لتعزيز الرقابة وكشف الأنشطة غير المصرح بها.

الفرع الثالث: الآليات العقابية لمكافحة التهرب الضريبي

1- العقوبات الجبائية:

تهدف العقوبات الجبائية إلى ردع المكلفين عن التهرب الضريبي، من خلال فرض غرامات مالية وزيادات تأخير تتناسب مع حجم المخالفة.

وَتُعَدُّ هذه العقوبات ذات طابع اقتصادي مباشر، لأنها ترفع التكلفة المالية للتهرب مقارنة بالامتثال الضريبي.

2- العقوبات المهنية:

تشمل العقوبات المهنية إجراءات مثل الغلق المؤقت أو النهائي للنشاط، وشطب المكلف من السجلات الجبائية، وهي عقوبات ذات أثر اقتصادي ومحاسبي كبير، خاصة بالنسبة للمؤسسات.

3- العقوبات الجزائية:

تُطَبَّقُ العقوبات الجزائية في حالات التهرب الضريبي الجسيم، وتشمل العقوبات الأصلية والتكميلية، وتهدف إلى تحقيق الردع العام وحماية النظام الجبائي من الممارسات الاحتيالية المنظمة (أحمد ل.، 2017).

المبحث الثالث: دور الرقمنة في تحسين التحصيل والحد من التهرب الضريبي

الرقمنة هي الحل الأمثل لتحسين التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي بحيث تلعب دوراً حيوياً في تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي، من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة، يمكن للحكومات تحسين إدارة الضرائب، وزيادة دقة التحصيل، وتسهيل الإجراءات للمكلفين بالضريبة.

المطلب الأول: أثر الرقمنة على حصيل الإيرادات الضريبية

لو نظرنا لواقع السياسة المالية بالدول العربية نجد أنها متأخرة عن بقية الدول المتقدمة في مجال رقمنة النظام الضريبي، حيث بدأت بتفعيل رقمنة الإدارة الضريبية بتقديم بعض الخدمات الالكترونية والتي مازالت

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

محدودة البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية خاصة القطاع الضريبي، ومدى ارتباط مصادر البيانات المختلفة التي من خلالها الدخول إلى الأفراد والشركات أو ما يسمى بالطرف الثالث وبالتالي أدى إلى انخفاض حصيلته الإيرادات الضريبية الناتج عنها التهرب الضريبي وزيادة عجز الموازنة العامة وتزايد الدين العام، مما يعني الحاجة إلى عالج جذري للمشكلة بالاستعانة بمزايا الثورة الرقمية والتي مازلنا متأخرين بها.

تساهم الرقمنة النظم الضريبية في تحسين حقوق الدولة، والاستغلال الأمثل للمخصصات المالية مما يساعد في تعظيم الموارد العامة وحسن ادارتها ورفع كفاءة الأداء المالي، وبالتالي فإن للرقمنة أثر كبير على النظم الضريبية حيث يعمل على:

- ✓ زيادة حصيلته الإيرادات الجبائية.
- ✓ تبسيط الإجراءات الجبائية.
- ✓ تحقيق العدالة الجبائية.
- ✓ حصر المجتمع الضريبي.

وبالوصول إلى مرحلة الرقمنة تكون النتائج أفضل وأقل سواء كانت تكاليف أو موارد بشرية وأصبحت بالإمكان تحديث البيانات واسترجاعها في أي وقت ومن أي مكان بوجود شبكة الإنترنت وبالتالي الوصول إلى نتائج سريعة وعالية الجودة وكتنت رؤية الخطة الاستراتيجية من خلال تقديم خدمات ضريبية متقدمة تعمل بكفاءة وفعالية (نبيل دحدوح، حسان بوبعاية، 2024).

المطلب الثاني: دور الرقمنة الضريبية في تحسين التحصيل الضريبي

تعتمد أغلبية الدول على الطرق والتقنيات الحديثة في تحسين الإيرادات الضريبية، بهدف تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية للمكلفين في الموعد المحدد لها، وتسديد مبالغ الضريبة من قبلهم وأهم المزايا التي يتمتع بها السداد عبر الانترنت مايلي (أحمد ح.، 2022):

- تأمين المبالغ النقدية من الضياع والسرقة.
- تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الضريبية الذي عادة ما يولد نوعين من التصرف هما: الحياد إلى جانب المكلف وإلى الأهواء الشخصية وإتخاذ الموقف العدائي مع المكلف الذي ينتج عنه التباعد والجفاء بين طرفي العملية.
- تحقيق حالة الإتصال الدائم مع المكلفين مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمكلف.

كما أنه عند دمج رقمنة المدفوعات في إدارة الشؤون المالية العامة، يمكن أن تحقق عدة مكاسب من حيث الفعالية والوظائف التي يمكن أن تقدمها هذه الأنظمة وهي:

- تقوي الرقمنة بشكل كبير وظائف المدفوعات وجعلها منظمة في الوقت المناسب، وتحسين المحاسبة والابلاغ كما تعزز جودة المعلومات حول التطورات المالية.
- توفير المزيد من المعلومات في الوقت المناسب للمراكز النقدية للحكومات، وبالتالي تعزيز وظائف إدارة النفد كما تضمن أفضل تسوية بين المعاملات المالية مثل التحويلات والتسجيل المقابل في الحسابات المصرفية ذات الصلة غير المباشرة.

كما توفر رقمنة المدفوعات دعم البنية التحتية المالية للمعاملات الخاصة، التي تقلل من استخدام السيولة النقدية وهذا يمكن من تقليل حجم اقتصاديات الظل، بالتالي يمكن أن يساعد ذلك على معالجة التسرب في ميزان المدفوعات وبالتالي إغلاق وسيلة أخرى للتهرب الضريبي.

المطلب الثالث: معوقات وتحديات الرقمنة للحد من التهرب الضريبي

رغم ما توفره الرقمنة من إمكانيات معتبرة لتحديث النظام الضريبي وتعزيز مبادئ الشفافية والنجاعة في مكافحة التهرب الضريبي، فإن تجسيدها على أرض الواقع لا يخلو من صعوبات تعرقل بلوغ النتائج المرجوة. إذ تتوزع هذه الصعوبات بين جوانب تقنية ترتبط بضعف البنية التحتية المعلوماتية وعدم تكامل الأنظمة الرقمية، وجوانب بشرية تتصل بنقص التأهيل والتكوين لدى الموارد البشرية، إضافة إلى مظاهر مقاومة التغيير من بعض المتدخلين في المنظومة الضريبية. كما تمثل الفجوة الرقمية وغياب التنسيق الفعال بين مختلف الهيئات المعنية عائقاً أمام تحقيق اندماج رقمي شامل، الأمر الذي يحدّ من فعالية الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الفرع الأول: معوقات الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي.

في ظلّ التطبيقات الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ظهر قصور في العلاقة بين النظام الضريبي ومستحدثات تقنيات المعلومات، مما أدى إلى ظهور فجوات في كافة عناصر الهيكل الضريبي، نوجزها فيما يلي (حداش أمال، سيليني جمال الدين، 2022):

1- فجوة تشريعية :

تجلت في قصور التشريع الضريبي الذي تمت صياغته بما يتفق مع طبيعة التعاملات التجارية التقليدية في معالجة التعاملات التجارية الإلكترونية. وحتى وإن أعلنت بعض الدول عن برنامجها الوطني للتجارة الإلكترونية، فإن ذلك لم يتوافق مع الإعلان بالبدء في الإصلاحات التشريعية اللازمة، ما يجعل تلك الدول مطالبة بضرورة تقييم قوانينها ونظمها التشريعية السائدة بغية إجراء التعديلات الضرورية أو صياغة تشريعات جديدة تتوافق مع طبيعة التعاملات التجارية الإلكترونية.

2- الفجوة الإدارية:

لأن الإدارة الضريبية هي المختصة في تنفيذ القوانين والتشريعات الضريبية، في ظل الحرص على حماية حقوق كل من الدولة والمجتمع الضريبي على قدم المساواة، يصبح لازماً عليها استخدام الابتكارات لضمان أعلى مستوى من كفاءة النظام الضريبي، غير أن هذا قد يصطدم مع القصور المسجل في الأداء الإداري الضريبية لمهامها في مجال حصر وفحص وتحصيل الضرائب بكافة أنواعها، خاصة إذا لم تشهد إدارة الضريبة تطوراً في أساليب ونظم العمل التي تستخدمها للقيام بمهامها.

3- الفجوة المفاهيمية:

رغم التطور الذي عرفه حجم التعاملات التجارية الإلكترونية، لا يزال المجتمع الضريبي يعاني قصوراً في فهم المفاهيم والمفردات المتعلقة بها، وما يترتب على تلك التعاملات من اعتبارات قانونية. ومن ذلك فجوة تحديد طبيعة بعض المنتجات مثل الصور والتسجيلات الموسيقية وغيرها؛ فقد يقوم الممول بتحميل هذه المنتجات من خلال شبكة الإنترنت، فتصبح في هذه الحالة منتجات رقمية، ولكنه قد يقوم بطباعتها فتصبح منتجات مادية.

تضع هذه الفجوات الثلاث النظام الضريبي أمام جملة من التحديات المعقدة، إذ تنعكس آثارها سلباً على مستوى الإيرادات الضريبية للدولة من جهة، كما تؤثر في مسار نمو وحجم التعاملات الإلكترونية من جهة أخرى، مما يخلق حالة من عدم التوازن بين التطور الرقمي ومتطلبات التأطير الضريبي الفعال.

الفرع الثاني: تحديات الرقمنة للحد من التهرب الضريبي

من بين التحديات التي يمكن أن تواجه النظام الضريبي الرقمي للحد من التهرب الضريبي ما يلي (بن عزوق منير، مسقم مريم، 2020):

1- عدم توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يتطلب تحسين مستوى الخدمات الهاتفية وتوفيرها في جميع أنحاء الدولة، كذلك إنشاء وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الإنترنت والعمل على خفض تكاليف استخدامها. إلا أنه، بالرجوع إلى حالة الجزائر، نجد أن

الفصل الأول: الجانب النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب

هذه التكنولوجيا تتسم بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ، إلى جانب أن بعض المناطق ما زالت لم تُزوّد بخدمة الإنترنت وغيرها.

2- عدم توافر وسائل الدفع والسداد الرقمي:

يتطلب نجاح تطبيق معامل النظام الضريبي الرقمي ضرورة استبدال الوسائل التقليدية بوسائل رقمية متصلة لهذا الغرض، مع ضرورة توفير الحماية لها من كل الجرائم، وهو الأمر الذي لم تصل إليه الجزائر بعد، في حين نجد أن بعض الدول مثل كينيا قد عملت على تمكين المكلفين بالضريبة من دفع ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة.

3- غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الرقمي:

تلعب عملية تقديم التصريحات رقمياً دوراً هاماً في تحسين التحصيل الضريبي وكذلك مكافحة التهرب الضريبي، إلا أننا نجد أن المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الرقمي بالنسبة لكل الفئات، إذ يقتصر حالياً على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات فقط.

4- عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة النظام الضريبي الرقمي:

يقتضي نجاح وتحقيق فعالية تطبيق النظام الضريبي الرقمي ضرورة إعادة النظر في التشريع والتحول نحو العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة النظام الرقمي ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلاله، وهو التشريع الذي لم تصدره الجزائر بعد في المجال الضريبي.

5- عدم وجود حماية للمعاملات في النظام الضريبي الرقمي:

يتطلب نجاح هذا النظام ضرورة توفير المتطلبات الخاصة بتأمين وحماية خصوصية البيانات والمعلومات، وكذلك حمايتها من الاحتيال. فرغم مزايا تبني النظام الرقمي، الذي لا يُعد بديلاً عن الإدارة التقليدية وإنما وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة لتحقيق الكفاءة والفاعلية، إلا أن هناك العديد من المخاطر التي تواجهها، نذكر منها ما يتعلق بالأمن الرقمي والخصوصية والاحتيال الذي قد يحدث نتيجة سرقة البيانات. وقد أظهرت الهيئات الأمريكية، مثل مصلحة الضرائب، ضعف النظم الحكومية في هذا المجال.

خلاصة الفصل

تناول الفصل الأول من الدراسة عرضاً مفصلاً لإطار النظري لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب، حيث تم عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالرقمنة والتحول الرقمي وانعكاساتهما على تطوير النظام الضريبي، كما تم عرض مفهوم التهرب الضريبي وأسبابه وآثاره السلبية على المالية العامة إضافة إلى أهم الأساليب المعتمدة لمكافحته، وختتم الفصل بتوضيح أثر الرقمنة على حصيلة الإيرادات الضريبية ودورها في تعزيز كفاءة التحصيل والحد من التهرب مع إبراز التحديات التي قد تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التحول الرقمي.

**الفصل الثاني: دور الرقمنة في تحسين فعالية
النظام الضريبي ومكافحة التهرب -دراسة
حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية عين
تموشنت-**

**المبحث الأول: تقديم عام للمديرية الولائية للضرائب
لولاية عين تموشنت**

المبحث الثاني: عرض الدراسة الميدانية -استبيان-

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجزء النظري والذي تمحور حول دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب، يهدف هذا الفصل التطرق إلى الدراسة الميدانية والتي كانت على مستوى المديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت، حيث من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى تعريف المؤسسة محل الدراسة الميدانية إضافة إلى تنظيم الهيكلية للمديرية، وصولاً إلى اختبار فرضية الدراسة من خلال استقصاء آراء عينة من موظفي مديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت وذلك باستخدام أداة الاستبيان التي تم تحليلها اعتماداً على برنامج SPSS لمعرفة دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب، وصولاً إلى تحليل النتائج المتوصل إليها والعمل على مناقشتها.

تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم عام للمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

المبحث الثاني: عرض الدراسة الميدانية -استبيان-

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج

المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

تعتبر إدارة الضرائب الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي نظرا لحرصها على التحقق من سلامة ذلك التطبيق لحماية حقوق الدولة وحقوق المكلفين بالضريبة، كما تساهم في التعديلات والتشريعات الضريبية من خلال الاقتراحات التي تقدمها بحكم كونها ذات دراية تامة ومعرفة شاملة للنظام الجبائي وكذلك لأنها المسؤول الأول عن والمعني بتلك التشريعات الجبائية.

المطلب الأول: التعريف بإدارة الضرائب ومهامها

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى المراحل التاريخية التي مرت بها إدارة الضرائب لعين تموشنت وتوضيح الهيكل التنظيمي للمديرية، وأهم المهام المسندة إليها.

1- نبذة تاريخية

كانت مصلحة الضرائب بعين تموشنت في سنة 1984 تسمى مفتشية التنسيق للمصالح الخارجية لوزارة الاقتصاد ، وكانت تابعة لمديرية الضرائب الولاية سيدي بلعباس و واصلت مهامها في نفس الهيكل السابق إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في 23/02/1991 المتعلق بإنشاء مديريات ولائية للضرائب في ولايات الوطن المتبقية، وبذلك أصبحت لولاية عين تموشنت مديرية خاصة بها وهي إحدى أدوات السلطة التنفيذية التي يقع على عاتقها تطبيق القوانين الضريبية والاضطلاع العملي باقتراح مشاريع القوانين الضريبية، بحكم تعاملها ومعرفتها المباشرة لأفراد المجتمع الضريبي، ومن مهامها الأساسية تحصيل أكبر جباية ممكنة لتمويل الخزينة العمومية والتقليل من حالات التهرب الضريبي.

2- التعريف بهيكل مديرية الضرائب

تخضع إدارة الضرائب إلى قانون الوظيفة العمومي المتمثل في الأمر رقم 03-06 15/07/2006 تاريخ
لقد طرأ على الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب عدة تعديلات نوجزها كالآتي:

• (1991-1995) شملت مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للوسائل والعمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للمنازعات والمراقبة الجبائية.

تعديل الهيكل من خلال القرار الوزاري رقم 484 / 98 المؤرخ في 12/07/1998 الذي أعطي تشكيلة جديدة لهيكل المديرية كالآتي:

- المديرية الفرعية للوسائل.
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل
- المديرية الفرعية للمنازعات والمراقبة الجبائية.

أما بالنسبة لمفتشية الضرائب توجد تسعة (09) مفتشيات تم إنشائها بصدور القرار الوزاري رقم 199/95 المؤرخ في 29/05/1995 المتعلق بإحداث مفتشيات الضرائب والتي تم تقسيمها حسب موقع الدوائر للولاية. كما أنه تم استحداث مفتشية التسجيل والطابع، وذلك بصدور القرار الوزاري رقم 312/99 المؤرخ في 14/07/1999 المتعلق بإنشاء مفتشيات التسجيل والطابع.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

● هيكلية المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/6 المؤرخ في 19/09/2006،
فقسمت المديرية الفرعية للرقابة الجبائية والمنازعات إلى مديريتين فرعيتين المديرية الفرعية
للمنازعات، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية وهي مهيكلة على النحو التالي:

- المديرية الولائية للضرائب والتي أصبحت تشمل خمسة مديريات فرعية كالاتي:
 1. المديرية الفرعية للوسائل.
 2. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
 3. المديرية الفرعية للمنازعات.
 4. المديرية الفرعية للتحصيل.
 5. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

- استحداث هياكل جديدة للضرائب طبقا للقرار المؤرخ في 21/02/2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، وعلى أساسه تم على النحو التالي:
 - مركز الضرائب.
 - المراكز الجوارية للضرائب

تشمل ولاية عين تموشنت على مركز ضرائب واحد وأربعة مراكز جوارية للضرائب في قيد الإنجاز متواجدة في دوائرها التالية:

- ✓ عين تموشنت
- ✓ بني صاف
- ✓ العامرية، حمام بوحجر

والهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب العين تموشنت حسب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 327-06 المؤرخ في 12/09/2006 في الجريدة الرسمية العدد 20 سنة 2009، إضافة للقرار المؤرخ في 21/02/2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها كما في الشكل الموالي:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

الشكل رقم (01) الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت



3- مهام مديرية الضرائب

تعد مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت هي واحدة من بين 51 مديرية ولائية على المستوى الوطني التي باشرت نشاطها بداية من تاريخ 02/01/1985 بحيث كانت سابقا عبارة عن مفتشية تابعة لمديرية الضرائب بسيدي بلعباس كما ذكرنا سابقا ويمكن حصر بعض مهامها فيما يلي:

- تتدخل في مجال التسيير البشري والمادي للمصالح الولائية الجبائية.
- متابعة عملية التحصيل على مستوى قباضات الضرائب.
- إصدار البطاقات الجبائية.
- التحقيق في المحاسبة ومتابعة كشف العملاء.
- تقوم بعمليات الإحصاء والمتعلقة بالملفات الجبائية الموجودة على مستوى المفتشيات.
- الفرض في المنافذ والطعون المجانية.

ومنه تتمثل المهام الأساسية لمديرية الضرائب في تسيير مديرياتها الفرعية الخمسة التي تبرز مصالحها ومكاتبها من خلال الشرح الواضح والمفصل لكل المهام المسندة لوظائفها والصادر في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/12 في الجريدة الرسمية العدد 20 لسنة 2009.

المطلب الثاني: الإطار التعريف بالهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للوسائل

حتى يتسنى لأي مؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة ومهما اختلفت طبيعتها القانونية أن تهتم بموردها البشري باعتباره العمود الفقري لسير المهام على أكمل وجه وذات مستوى أداء أفضل، ويتم ذلك من خلال تواجده مصلحة تتكفل بذلك المورد البشري متمثلة في إدارة الموارد البشرية، رغم اختلاف تسميات الجهات المختصة، فالمهم هو الهدف من وراء إنشائها. وتكلف لا سيما بما يأتي:

- تسيير شؤون المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

وتتكون المديرية الفرعية للوسائل من أربعة مكاتب وهي:

1- **مكتب المستخدمين والتكوين**، ويكلف لا سيما بما يأتي:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساري المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين
- انجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.
- كما تعتبر مصلحة إدارة شؤون المستخدمين الوظيفة المركزية في وظائف تسيير الموارد البشرية ومن مهامها الأساسية الأخرى ما يلي:

- تسيير الامتيازات الاجتماعية
- تقييم وترتيب المناصب.
- تطبيق ومتابعة القوانين والأنظمة، كالعطل والغيابات وظروف العمل.
- تسيير الحياة المهنية "الترسيم، الترقية".
- تنظيم المسابقات والامتحانات المهنية.
- كما تغطي المجالات ذات الطابع الاقتصادي والمالي:

- إعداد ومتابعة الراتب.
- تسيير العلاوات والمنح.
- إعداد ومتابعة أنظمة الإعلام الآلي الخاصة بالتسيير.
- متابعة اقتطاعات الضمان الاجتماعي.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

2. مكتب عمليات الميزانية، ويكلف لا سيما بما يأتي:

- القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له.
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

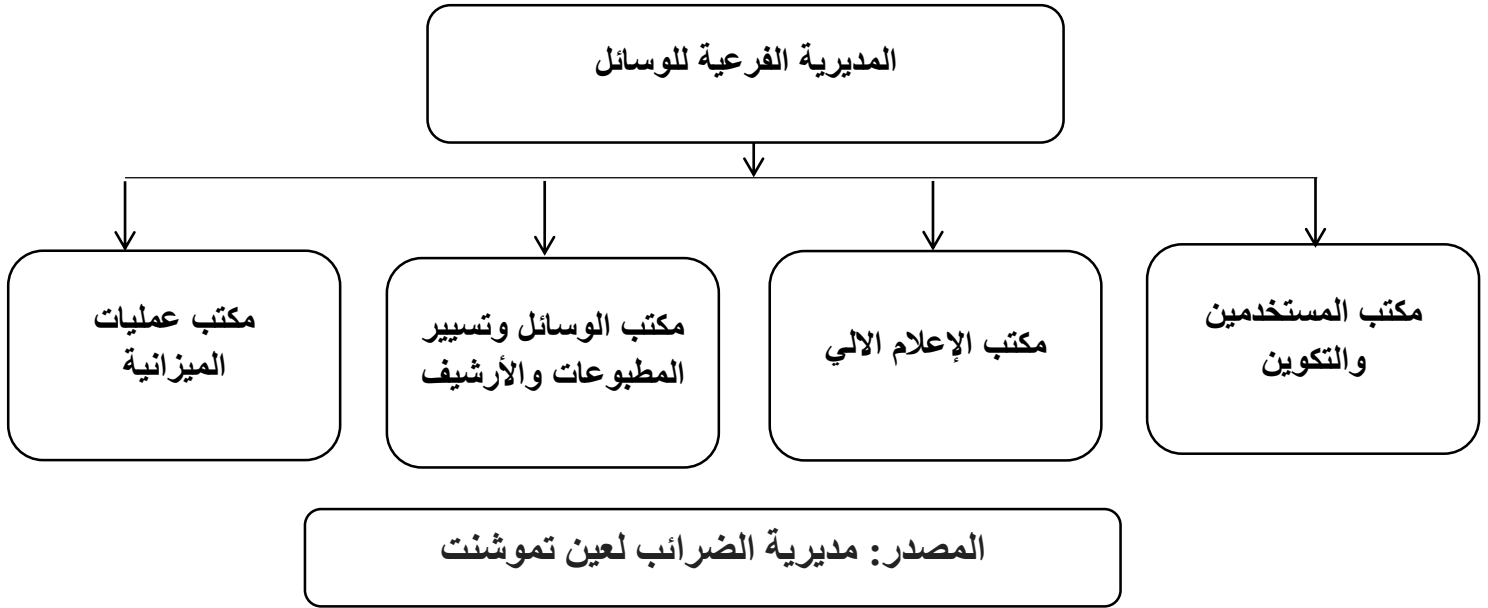
3. مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف، ويكلف لا سيما بما يأتي:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة لمديرية الضرائب.
- تنفيذ التدابير المشروعة فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

4. مكتب الإعلام الآلي، ويكلف لا سيما بما يأتي:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي.
- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للوسائل



المطلب الثالث: مهام مكتب المستخدمين والتكوين

تتمثل المهام الأساسية لمكتب المستخدمين فيما يلي:

- الإعلان عن الوظائف الشاغرة في المديرية داخلياً وخارجياً.
- استقبال طلبات التوظيف وتفرغها وأرشفتها.
- الإعداد للمقابلات الإدارية والفنية والمهنية الخاصة بتعليمات وإجراءات التوظيف.
- متابعة إجراءات التعيين للموظفين الذين تم اختيارهم.
- أرشفة والاحتفاظ بالسجلات والوثائق المتعلقة بالموظفين.
- مراقبة الدوام من حيث المغادرات والإجازات.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

- إعداد الكتب الخاصة بشؤون الموظفين ومتابعتها.
- حوسبة جميع البيانات الخاصة بالموظفين.
- متابعة المعاملات الخاصة بالموظفين مع الجهات ذات العلاقة واستكمال الإجراءات الخاصة بذلك.
- تطبيق الأنظمة والتعليمات والإجراءات الخاصة بالمؤسسة.
- تنفيذ قرارات المدير.
- إعداد الخطط طويلة وقصيرة الأمد لاستقطاب القوى العاملة في الوقت المناسب.
- إعداد الخطط السنوية لأعمال المديرية. 7 إعداد خطط الإحلال والتعاقب بالتعاون مع المديرية الفرعية الأخرى.
- إعداد برامج التدريب والتطوير المبني على تقييم الأداء للموظفين.
- إعداد برامج بناء القادة لسد الثغرات المتوقعة.
- إعداد المسار الوظيفي لكل موظف.
- التنسيق فيما بين الأقسام داخل المديرية والمديرية الفرعية الأخرى في المديرية.
- تطبيق الأنظمة والتعليمات والإجراءات الخاصة بالمديرية.
- متابعة أعمال التقييم بالتعاون مع المقيمين وتقديم المشورة الفنية خلال عمليات التقييم.
- تحديد نتائج التقييم وتحديد الاحتياجات الخاصة للموظفين.
- تحديد الزيادات السنوية بناء على تقييم الأداء.
- تحديد المكافآت المادية للموظفين بناء على التقييم السنوي.
- تحديد برامج التكوين وتطوير المهارات الشخصية والفنية والإدارية الخاصة للموظفين بناء على نتائج تقييم الأداء.
- سد الثغرات المتوقعة من خلال التنبؤ المسبق لسد الثغرات في الموارد البشرية الخاصة بالمديرية (تقاعد، ترك عمل، استقالة مبكرة، استغناء عن خدمات).
- كما تقوم المصلحة بإعداد كشف خاص تقسيم المستخدمين من ناحية التوظيف وإعداد المقررات وعقود العمل بأنواعها ومتابعة ملفات المستخدمين بانتظام والتنقيط والغيابات والتأخر عن أوقات العمل والعطل سواء كانت مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر أو مرضية وتعويضات الأجور كما تقوم بإعداد المقررات ومتابعتها.
- كما يمكن للموظف الاستفادة من المنح الخاصة وكذا التعويضات كما تسهر على منحهم حقوقهم القانونية كتسجيلهم في الضمان الاجتماعي.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي العام للدراسة

بعد عرض منهجية الدراسة الميدانية، سيتم في هذا المبحث تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الاستبيان وذلك من خلال عرض الخصائص العامة لعينة الدراسة وتحليل إجابات افراد العينة المتعلقة بمحاور الاستبيان، بهدف الوصول الى النتائج التي تساعد على اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة

سيتم التطرق الى عناصر الاستبيان ووصف متغيرات عينة الدراسة إضافة الى المجتمع.

الفرع الأول: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم هذا المنهج على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها.

وقد تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.26) من أجل معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، استنادا على عدد من أدوات التحليل الإحصائي.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

- ان المجتمع هو عبارة عن مجموعة من الافراد الذين يشكلون موضوع مشكلة البحث أما العينة هي مجموعة جزئية من مجتمع البحث وممثلة لعناصر المجتمع أحسن تمثيل بحيث يمكن تعميم نتائج تلك العينة على المجتمع بأكمله.
- يركز موضوع بحثنا في الأساس على معرفة رأي العاملين الموجودين بمديرية الضرائب بعين تموشنت حول أثر الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، وبناء على مجتمع الدراسة تم اختيار عينة، حيث تم توزيع الاستبيان على (40) فرد، استردت 36 كل الاستبيانات كانت صالحة، يكون العدد الخاضع للتحليل 36 استبيان، بنسبة 90 % من مجموع الاستبيانات الموزعة.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة وحدودها.

سيتناول هذا المطلب تحليل إجابات افراد العينة المتعلقة بمحاور الاستبيان.

الفرع الأول: نموذج الدراسة

فيما يخص المتغير المستقل: فهو يمثل "الرقمنة"

- أما فيما يخص المتغيرين التابعين: فهم يتمثلان في "فعالية النظام الضريبي والتهرب الضريبي" بالمديرية محل الدراسة.

- وتظهر العلاقة بين المتغيرين من خلال معرفة العلاقة الارتباطية والتأثيرية بين المتغير المستقل على المتغير التابع "

الفرع الثالث: حدود الدراسة

بالنسبة لحدود الدراسة تمثلت فيما يلي:

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 2026/03/29 إلى 2026/04/04.
- أما بالنسبة للحدود المكانية فقد تمت الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

المطلب الثالث: أدوات الدراسة الميدانية.

بعد تحديد أهداف الدراسة، وصياغة الإشكالية، ووضع الفرضيات، وبعد إتّضح نوع البيانات والمعلومات المراد جمعها من خلال الجانب النظري، لا بدّ من تحديد الأدوات المناسبة التي تخدم الدراسة الميدانية وتوصل إلى النتائج المرغوبة، وقد تم الاعتماد في بحثنا على ما يلي:

الفرع الأول: الاستبيان أداة الدراسة الرئيسية لجمع المعلومات

الاستبيان يعتبر بمثابة الأداة الأساسية التي تم الاعتماد عليها لإنجاز الدراسة الميدانية، إذ يعتبر الاستبيان عبارة عن نموذج يحتوي مجموعة عبارات في شكل تساؤلات تحدّد وتضاع بشكل جيّد من طرف الباحث يقوم بتوزيعها على المستقضي منهم، بغرض جمع البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة.

- ولتحقيق هدف الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، وتكونت أداة الدراسة من جزئين رئيسيين هما:

أولاً: ضمن البيانات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة والمتمثلة في: النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المؤهل التعليمي، المنصب الوظيفي، الخبرة.

ثانياً:

- المحور الأول: يخص مستوى التطبيق الرقمنة في نظام الضريبي " والذي تضمن 06 عبارة صممت لمعرفة واقع مستوى التطبيق الرقمنة في نظام الضريبي بالمديرية محل الدراسة.
- المحور الثاني: تضمن " دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي " والذي تضمن 06.
- المحور الثالث: يتضمن دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي يحتوي على 04 عبارات
- المحور الرابع: يتضمن التحديات والافاق المستقبلية للرقمنة الضريبية يحتوي على 04 عبارات

في هذه دراسة سنقوم بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي وبما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق تماماً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماماً) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي (غير موافق تماماً=1، غير موافق=2، محايد=3، موافق=4، موافق تماماً=5) ويتم حساب المدى الغام وفق قانون: $E = X_{max} - X_{min}$

(4=1-5)، تم تقسيم النتيجة على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلايا على النحو التالي: (5/4=0,8)، تم إضافة القيمة إلى أقل قيمة في مقياس وهي 1 وذلك بتحديد الحد الأعلى للخلية الأولى والذي يصبح 1,80 ثم نكرر نفس العملية الى غاية الخلية الخامسة

الجدول رقم (01): يمثل مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79 - 1	2.59 - 1.80	3.39 - 2.60	4.19 - 3.40	5 - 4.20
درجة الموافقة	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

الفرع الثاني: ثبات وصدق الدراسة

تم فحص عبارات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (02): جدول يمثل ثبات وصدق الدراسة للمحورين

محاور الدراسة	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
المجموع	20	904

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

بينت نتائج التحليل أن جميع معاملات الثبات لمحاور الدراسة والأداة ككل كانت أكبر من 0,60 وهذا يدل على مستوى عال من ثبات أداة الدراسة مما يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبيان والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

الفرع الثالث: اختبار صدق بين المحاور

الجدول رقم (03): نتائج معاملات الارتباط بين معدل كل المحور والمعدل الكلي للفقرات حسب ارتباط بيرسون

المحاور	معامل بيرسون	معامل بيرسون
مستوى التطبيق الرقمنة في نظام الضريبي	معامل بيرسون الدلالة المعنوية Sig حجم العينة	0.889** 0.000 36
دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي	معامل بيرسون الدلالة المعنوية Sig حجم العينة	0.863** 0.000 36
دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي	معامل بيرسون الدلالة المعنوية Sig حجم العينة	0.840** 0.000 36
التحديات والآفاق المستقبلية للرقمنة الضريبية	معامل بيرسون الدلالة المعنوية Sig حجم العينة	0.506** 0.002 36

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

ومن خلال الجدول أعلاه رقم (03) نجد أن معاملات الارتباط السابقة تحمل ثبات داخلي دال احصائيا وبذلك يكون الطالبين في تأكيد من صدق وثبات فقرات الاستبيان بحيث بلغ معامل الارتباط 0.889 و0.863 و0.840 و0.506، وبذلك أصبحت القائمة صالحة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية.

الفرع الرابع: الارتباط بين عبارات لكل محور

1- الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول " مستوى التطبيق الرقمنة في نظام الضريبي ":

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهريب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

الجدول رقم (04): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الاول " مستوى التطبيق الرقمنة في نظام الضريبي "

العبارة	معامل sperman	القيمة الاحتمالية sig
01	**0.701	0.000
02	**0.830	0.000
03	**0.827	0.000
04	**0.827	0.000
05	**0.624	0.000
06	**0.686	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

معاملات الارتباط لعبارات المحور الاول " مستوى التطبيق الرقمنة في نظام الضريبي " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05، وهذا يعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي لكل عبارات المحور الثاني مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.

2- الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني " دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي "

الجدول رقم (05): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني " دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي "

العبارة	معامل sperman	القيمة الاحتمالية sig
01	**0.804	0.000
02	**0.599	0.000
03	**0.731	0.000
04	**0.706	0.000
05	**0.716	0.000
06	**0.837	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني " دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05، وهذا يعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي لكل عبارات المحور الثاني مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.

3- الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث " دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي "
الجدول رقم (06): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث " دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي "

العبارة	معامل sperman	القيمة الاحتمالية sig
01	**0.852	0.000
02	**0.881	0.000
03	**0.907	0.000
04	**0.714	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

معاملات الارتباط لعبارات المحور الثالث " دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05، وهذا يعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي لكل عبارات المحور الثاني مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.

4- الاتساق الداخلي لعبارات المحور الرابع " التحديات والافاق المستقبلية للرقمنة الضريبية "
الجدول رقم (07): معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع " التحديات والافاق المستقبلية للرقمنة الضريبية "

العبارة	معامل sperman	القيمة الاحتمالية sig
01	**0.630	0.000
02	**0.627	0.000
03	**0.538	0.001
04	**0.524	0.001

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

معاملات الارتباط لعبارات المحور الرابع " التحديات والافاق المستقبلية للرقمنة الضريبية " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05، وهذا يعد مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي لكل عبارات المحور الثاني مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

من أجل تحليل البيانات تمت الاستعانة ببرنامج SPSS النسخة 26.

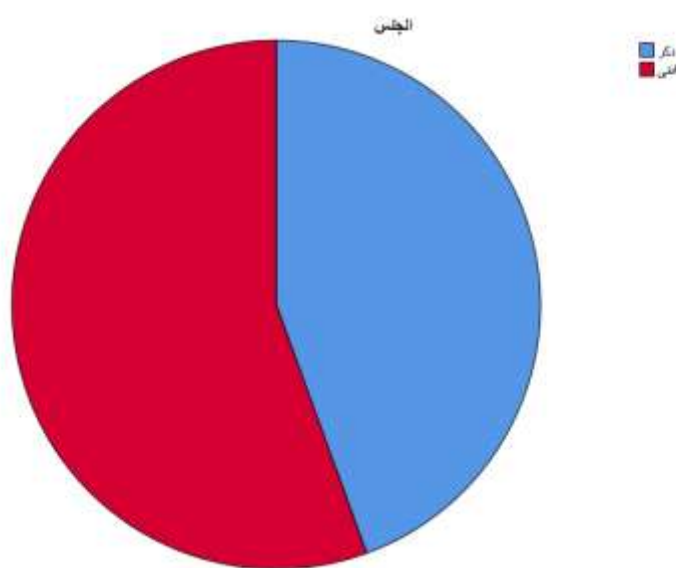
الفرع الأول: تحليل البيانات الخاصة بالمتغير النوع الاجتماعي

الجدول رقم(08): يوضح التكرار والنسبة بالنسبة للنوع الاجتماعي

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس
44.4%	16	ذكر
55.6%	20	أنثى
100%	36	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الشكل رقم (03): تمثيل بياني حسب النوع الاجتماعي



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

يتضح من خلال الجدول الخاص بمتغير الجنس أن عدد الذكور بلغ 16 فردا بنسبة 44.4% من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ عدد الإناث 20 فردا بنسبة 55.6%. وبين ذلك أن نسبة الإناث هي الأعلى ضمن عينة الدراسة، مما يدل على حضور معتبر للعنصر النسوي داخل مديرية الضرائب محل الدراسة، وهو ما يعكس تزايد مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية والجبائية. كما يشير هذا التوزيع إلى وجود توازن نسبي بين الجنسين، الأمر الذي يساهم في إثراء بيئة العمل وتنوع الخبرات داخل المؤسسة.

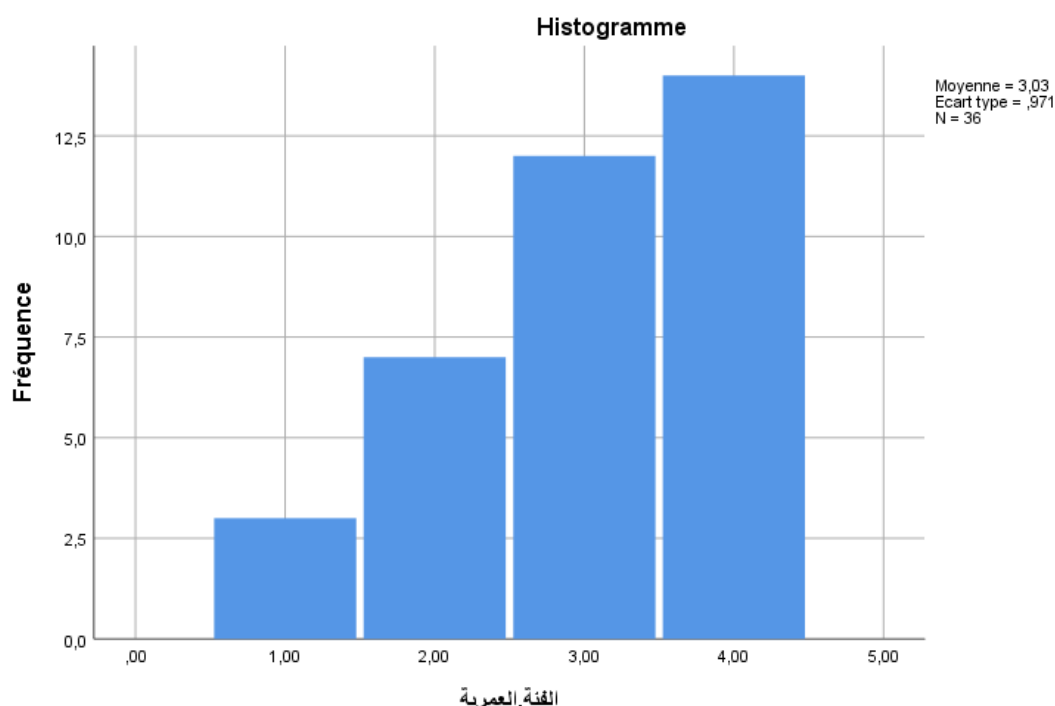
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت
الفرع الثاني: تحليل البيانات الخاصة بالمتغير الفئة العمرية

الجدول رقم(09): يوضح التكرار والنسبة بالنسبة للفئة العمرية

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة العمرية
%8.3	3	أقل من 30 سنة
%19.4	7	من 31 إلى 40 سنة
%33.3	12	من 41 الى 50 سن
%38.9	14	أكثر من 50 سنة
%100	36	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الشكل رقم (04): تمثيل بياني حسب الفئة العمرية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

من خلال الجدول المتعلق بالفئة العمرية يتضح أن الفئة أكثر من 50 سنة جاءت في المرتبة الأولى بعدد 14 فردا بنسبة 38.9% تليها الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة بعدد 12 فردا بنسبة 33.3%. أما الفئة من 31 إلى 40 سنة فقد بلغت 7 أفراد بنسبة 19.4%، في حين سجلت الفئة أقل من 30 سنة أقل نسبة بـ 3 أفراد فقط أي 8.3% ويدل ذلك على أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية المتقدمة نسبيا، وهو ما يعكس امتلاكهم لخبرة مهنية طويلة في المجال الجبائي، الأمر الذي يمكن أن يساهم في تقديم آراء أكثر دقة وواقعية حول موضوع الدراسة المرتبط بالإدارة الضريبية.

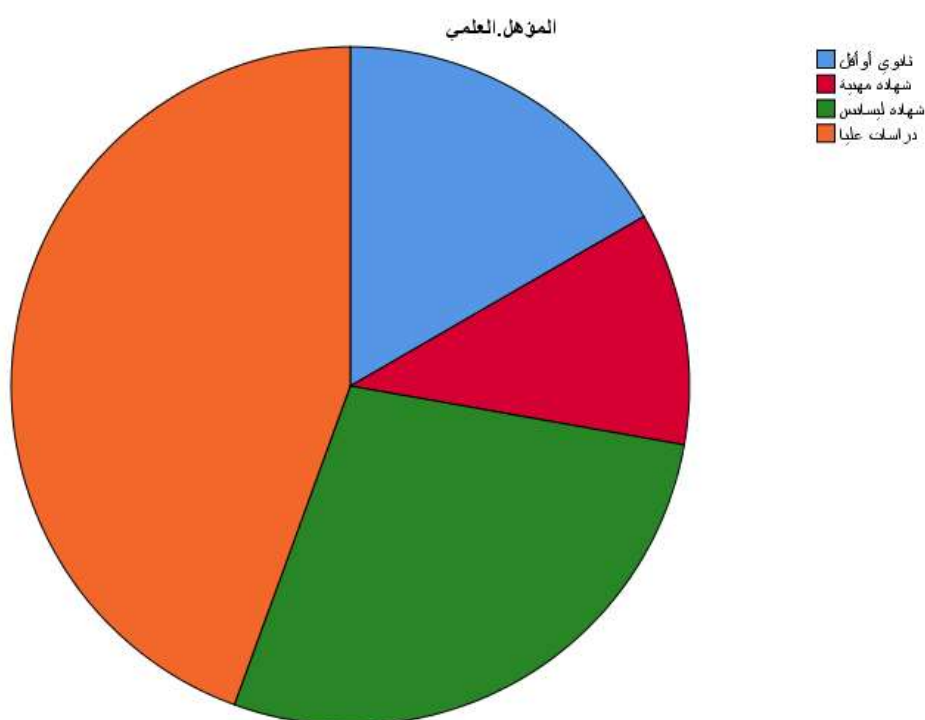
الفرع الثالث: تحليل البيانات الخاصة بالمتغير المؤهل العلمي

الجدول رقم(10): يوضح التكرار النسبة بالنسبة المؤهل العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوي أو أقل	6	16.7%
شهادة مهنية	4	11.1%
شهادة ليسانس	10	27.8%
دراسات عليا	16	44.4%
المجموع	36	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الشكل رقم (05): تمثيل بياني حسب المؤهل العلمي



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

تضح من خلال الجدول الخاص بالمستوى التعليمي أن فئة الدراسات العليا جاءت في المرتبة الأولى بعدد 16 فردا بنسبة 44.4% من إجمالي العينة، تليها فئة شهادة ليسانس بعدد 10 أفراد بنسبة 27.8%. أما فئة ثانوي أو أقل فقد بلغت 6 أفراد بنسبة 16.7%، في حين سجلت فئة شهادة مهنية أقل نسبة بـ 4 أفراد أي 11.1% وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، وهو ما يعكس توفر

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

كفاءات علمية داخل مديرية الضرائب، الأمر الذي يمكن أن يساهم في فهم أفضل لآليات الإدارة الجبائية الحديثة وتطبيق الرقمنة في العمل الضريبي.

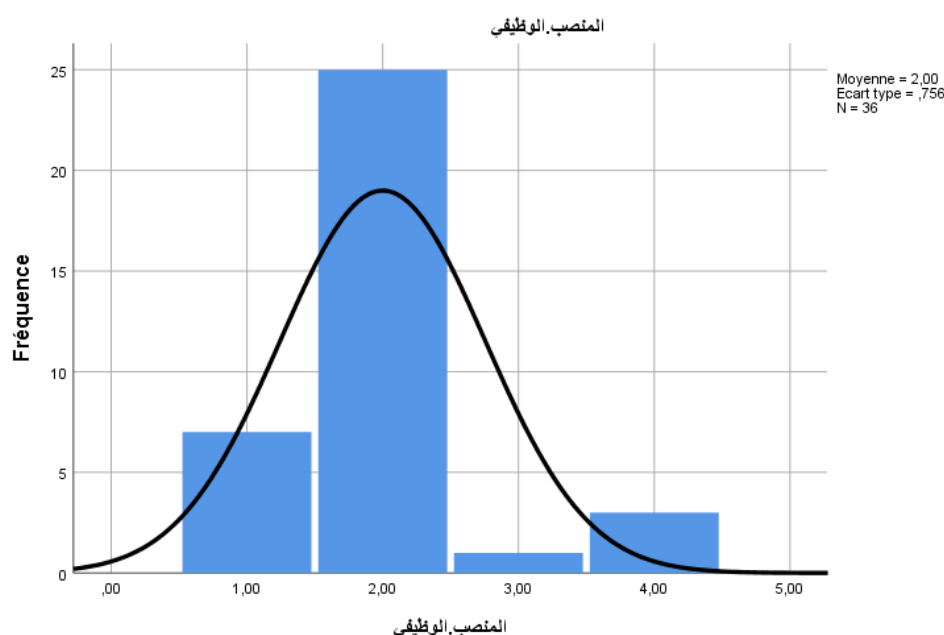
الفرع الرابع: تحليل البيانات الخاصة بالمتغير المنصب الوظيفي

الجدول رقم(11): يوضح التكرار والنسبة بالنسبة للمنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
تنفيذي	7	19.4%
إداري	25	69.4%
فني	1	2.8%
آخر	3	8.3%
المجموع	26	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الشكل رقم (06): تمثيل بياني حسب المنصب الوظيفي



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

تظهر النتائج أن مديرية الضرائب تعتمد بشكل أساسي على الكوادر الإدارية، حيث شكلت فئة "إداري" الحصة الأكبر بنسبة 69.4%. تعكس هذه النسبة المرتفعة طبيعة العمل في قطاع الضرائب الذي يقوم في جوهره على التسيير الإداري للملفات والرقابة. وفي المرتبة الثانية جاءت الفئة "التنفيذية" بنسبة 19.4%، وهي الفئة المنوط بها تطبيق الإجراءات الميدانية. أما الفئات التقنية والفنية فقد كانت محدودة جداً، مما يشير

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

إلى أن التوجه العام للمديرية يركز على الجانب الإداري والتنظيمي أكثر من الجوانب الفنية المتخصصة الأخرى.

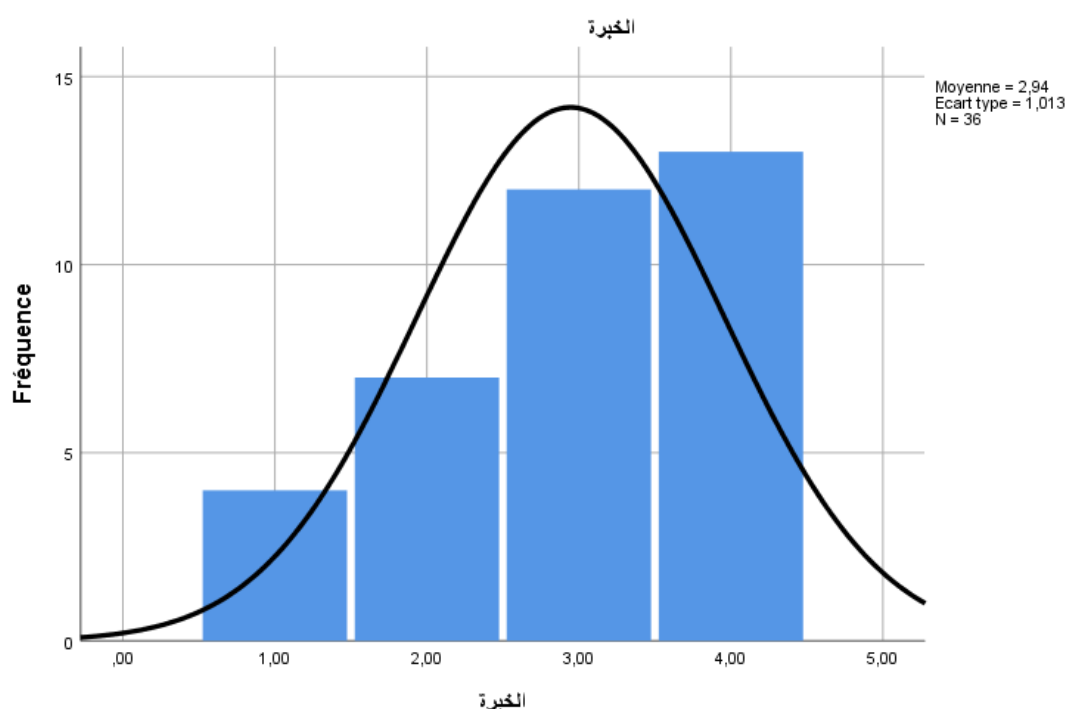
الفرع الخامس: تحليل البيانات الخاصة بالمتغير الخبرة

الجدول رقم(12): يوضح التكرار والنسبة بالنسبة للخبرة

النسبة المئوية %	التكرار	الخبرة
11.1%	4	أقل من 5 سنوات
19.4%	7	من 5 إلى 10 سنوات
33.3%	12	من 10 إلى 20 سنة
36.1%	13	أكثر من 20 سنة
100%	36	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الشكل رقم (07): تمثيل بياني حسب الخبرة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

يستنتج من بيانات الخبرة أن المديرية تمتلك رصيماً بشرياً يتميز بالاستقرار والنضج المهني؛ حيث أن ما يقارب 70% من الموظفين تتجاوز خبرتهم 10 سنوات، مع بروز فئة ذوي الخبرة الطويلة أكثر من 20 سنة كأكبر كتلة بنسبة 36.1%. هذا التراكم في سنوات الخدمة يعطي مؤشراً إيجابياً حول إلمام الموظفين بالتشريعات الضريبية المعقدة وقدرتهم على التعامل مع الملفات بحرفية. في المقابل، تظهر النسبة الضئيلة للموظفين الجدد أقل من 5 سنوات خبرة والتي بلغت 11.1%، وجود فجوة جيلية قد تتطلب مستقبلاً تدعيم المديرية بدماء جديدة لضمان تواصل الأجيال.

المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة

يهدف هذا المطلب الى تحليل محاور الدراسة بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من الاستبيان، وذلك من خلال استخدام بعض الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري، من اجل التعرف على اتجاهات افراد العينة تجاه موضوع الدراسة.

عرض وتحليل نتائج الاستبيان

بعد جمع الاستبيانات ومعالجة البيانات احصائيا، سيتم هذا الجزء عرض النتائج المتوصل اليها في شكل جداول إحصائية، وذلك لتوضيح اراء افراد العينة حول مختلف محاور الدراسة.

الجدول رقم (13): نتائج التحليل الاحصائي لمحاور الدراسة

بعد عرض النتائج الإحصائية، يتم في هذا الجزء تحليلها وتفسيرها من فهم دلالتها وربطها بموضوع الدراسة، مما يساعد استخلاص اهم الاستنتاجات المتعلقة بمحاور الدراسة.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01 المحور الأول: مستوى تطبيق الرقمنة في النظام الضريبي	3.8519	0.64338	موافق
02 المحور الثاني: دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي	3.9815	0.52671	موافق
03 المحور الثالث: دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي	3.6528	0.7752	موافق
04 المحور الرابع: التحديات والآفاق المستقبلية للرقمنة الضريبية	4.4514	0.38182	موافق تماما

1- تظهر النتائج وجود تأييد عام وقوي من قبل أفراد العينة لعملية التحول الرقمي في الإدارة الضريبية، حيث تراوحت قيم الأوساط الحسابية للعبارات بين 3.50 و4.16، وهي قيم تقع ضمن نطاق "موافق" وفق مقياس ليكارت وتصدرت العبارة الرابعة المتعلقة بدور الرقمنة في تحسين التواصل بين الإدارة والمكلفين "المرتبة الأولى بأعلى وسط حسابي (4.1667)، مما يعكس الأثر الملموس للتقنية في كسر الحواجز البيروقراطية. كما تشير قيم الانحراف المعياري المنخفضة نسبياً أقل من 1 في معظم العبارات إلى وجود تجانس كبير في آراء المبحوثين وعدم تشتتها، مما يؤكد الثقة في كفاءة الأنظمة الرقمية في توفير الوقت والجهد وزيادة سرعة معالجة الملفات. إجمالاً، تعكس النتائج نجاح الإدارة الضريبية في مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وتوظيفها بفعالية لتسهيل إجراءات التصريح والدفع الإلكتروني.

2- تؤكد النتائج الإحصائية على الدور الجوهري والإيجابي الذي تلعبه الرقمنة في الرفع من كفاءة النظام الضريبي، حيث جاءت جميع استجابات أفراد العينة بتقدير "موافق" وبأوساط حسابية مرتفعة تراوحت ما بين 3.77 و4.13. وقد احتلت العبارة رقم (12) المتعلقة بـ "تعزيز الشفافية داخل النظام الضريبي" المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (4.1389)، مما يشير إلى أن الرقمنة ساهمت بشكل رئيسي في الحد من الغموض الإداري. كما نال جانباً "تحسين جودة الخدمات" و"تحسين تحصيل الإيرادات" توافقاً كبيراً بوسط حسابي متساو قدره

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

(4.0278)، وهو ما يبرهن على نجاعة التحول الرقمي في تحقيق أهداف مزدوجة تجمع بين رضا المكلف وتعظيم الموارد المالية للدولة. ويلاحظ أيضاً انخفاض قيم الانحراف المعياري (أقل من 0.84)، مما يدل على

اتساق عال في آراء المبحوثين حول قدرة الأنظمة الرقمية على تقليص الأخطاء الإدارية والجبائية وتحسين الرقابة الداخلية، مما يعزز من الموثوقية العامة في المنظومة الضريبية الحديثة.

3- توضح المؤشرات الإحصائية أن هناك قناعة راسخة لدى أفراد العينة بفعالية الرقمنة كأداة ردع للتهرب الضريبي، حيث نالت جميع العبارات درجة تقدير "موافق" بأوساط حسابية تراوحت بين 3.47 و3.86. وقد برزت العبارة رقم (16) التي تشير إلى دور الرقمنة في رفع مستوى الامتثال الضريبي لدى المكلفين في المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (3.8611)، مما يدل على أن التحول الرقمي خلق نوعاً من الرقابة الذاتية والالتزام الطوعي.

كما حظيت مساهمة الرقمنة في الحد من فرص التلاعب بالتصريحات الضريبية بتوافق عال بوسط حسابي (3.7222) وهو ما يؤكد قدرة الأنظمة الرقمية على تضيق الخناق على الممارسات غير القانونية من خلال تتبع المعاملات المالية بدقة أكبر. وبالرغم من التشتت الطفيف في آراء العينة حول العبارة (14) التي سجلت انحرافاً معيارياً قدره (1.05)، إلا أن الاتجاه العام يظل إيجابياً وبقوة، مما يعكس الثقة في قدرة الرقمنة على تعزيز الرقابة الجبائية والكشف المبكر عن حالات التهرب الضريبي بفعالية تتجاوز الأساليب التقليدية.

4- تظهر النتائج الإحصائية لهذا المحور أعلى مستويات التأييد مقارنة بالمحاور السابقة، حيث جاءت جميع الاستجابات بدرجة تقدير "موافق تماماً" وبأوساط حسابية مرتفعة جداً تجاوزت في مجملها عتبة (4.38). وقد احتلت العبارة رقم (18) المتعلقة بـ "ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض المكلفين" المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (4.5278)، مما يشير إلى أن الوعي الرقمي للمستخدمين هو التحدي الأبرز الذي يواجه نجاح هذه المنظومة.

كما حظيت العبارات الخاصة بضرورة تعزيز الإطار القانوني والتقني "ومساهمة الرقمنة في تقليص التهرب الضريبي مستقبلاً" بتوافق متساوٍ وقوي بوسط حسابي (4.4444)، وهو ما يؤكد الرؤية الاستشرافية لأفراد العينة بأن التكنولوجيا هي الحل الأمثل شريطة توفر غطاء قانوني متين. ويلاحظ بوضوح الانسجام التام في آراء العينة من خلال قيم الانحراف المعياري المنخفضة (أقل من 0.73)، مما يعكس وعياً جمعياً بأن مواجهة الصعوبات التقنية والبشرية هو حجر الزاوية للانتقال بالمنظومة الضريبية إلى آفاق أكثر فاعلية واستدامة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات الإحصائية

بعد عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الاستبيان، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى اختبار الفرضيات الإحصائية للدراسة، وذلك بهدف التحقق من مدى صحة الفرضيات التي تم طرحها في بداية البحث، من خلال الاعتماد على النتائج المتوصل إليها وتحليلها بما يخدم موضوع الدراسة.

الفرع الأول: انحدار الخطي البسيط للرقمنة على تحسين فعالية النظام الضريبي

يتناول هذا الفرع اختبار الفرضية الأولى.

1- دراسة التوزيع

من خلال العينة إذن يمكن اعتبار أن التوزيع المتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي ومنه يمكن إجراء الاختبارات التالية:

• اختبار الفرضية

لمعرفة أثر الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي، تم اختبار الفرضية التالية من خلال قبول أو رفض إحدى الفرضيتين المساعدتين الآتيتين:

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الرقمنة على فعالية النظام الضريبي في مديرية الضرائب - عين تموشنت عند مستوى معنوية 0.05

H1 : يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الرقمنة على فعالية النظام الضريبي في مديرية الضرائب - عين تموشنت عند مستوى معنوية 0.05

ولاختبار هذه الفرضية اعتمد الباحثان على تحليل الانحدار الخطي البسيط (REGRESSION) ، وتحليل التباين (ANOVA) وذلك بدراسة أثر الرقمنة على فعالية النظام الضريبي على الشكل التالي:

$$Y1 = a0 + a1 X1 + \mu$$

حيث **Y**: المتغير التابع (فعالية النظام الضريبي).

X1: المتغير المستقل (الرقمنة).

a0: الثابتة وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

a1: معامل الانحدار للمتغير المستقل.

μ : الخطأ العشوائي.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط الأول

الدالة المعنوية Sig	المعامل الانحدار B	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R
0,000	0,617	0,628	0,793

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

الجدول رقم(15): جودة النموذج باستخدام تحليل التباين ANOVA

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,101	1	6,101	57,468	,000 ^b
	de Student	3,609	34	,106		
	Total	9,710	35			

a. Variable dépendante : م. الضريبي. نظام. تحسين. الرقمنة

b. Prédictors : (Constante), م. الرقمنة. تطبيق. مستوى

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

من خلال جدول تحليل التباين (ANOVA) نلاحظ أن مستوى الدلالة قدرت ب Sig0.000 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعنوية، وبالتالي النموذج ملائم للدراسة أيضا من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R تساوي 0.628 وهذا يعني أن الرقمنة تفسر ما قيمته 62.8% في قيمة فعالية النظام الضريبي، أما قيمة الأثر فقدرت 0.617 وهو أثر معنوي، وهذا يؤكد وجود أثر للرقمنة في النظام الضريبي.

الجدول رقم(16): جودة النموذج باستخدام تحليل التباين Coefficients

Coefficients ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	1,482	,334		,000
	1م. الرقمنة. تطبيق. مستوى	,649	,086	,793	,000

a. Variable dépendante : م. الضريبي. نظام. تحسين. الرقمنة

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

يبين الجدول أن نتائج نموذج الانحدار ايجابية من خلال معاملات المعالجة والذي يعني وجود علاقة ايجابية بين، المتغير المستقل والتابع حيث بلغ معامل الانحدار للرقمنة 0.649 والذي يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0.649 في المتغير التابع وكانت قيمة المحسوبة تساوي 7.581. وهي أكبر من قيمة) الجدولة 1.96 وكما بلغت القيمة الاحتمالية Sig0.000 وهي أقل من مستوى

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

المعنوية 0.05 مما يدل على أن النظام الضريبي هي متغير مفسر الرقمنة، وبالتالي نقول انه يوجد أثر ذو دلالة احصائية إيجابي، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة فيما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الرقمنة على فعالية النظام الضريبي، في مديرية الضرائب عين تموشنت عند مستوى معنوية 0.05

والمعادلة التالية توضح العلاقة بين متغير الرقمنة متغير النظام الضريبي:

$$Y1 = 1.82 + 0.649 X1$$

Y : المتغير التابع (النظام الضريبي)

X1 : المتغير المستقل (الرقمنة)

a0 : الثابتة وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

الفرع الثاني: انحدار الخطي البسيط للرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي

2- دراسة التوزيع

من خلال العينة إذن يمكن اعتبار أن التوزيع المتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي ومنه يمكن إجراء الاختبارات التالية:

اختبار الفرضية

لمعرفة أثر الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي، تم اختبار الفرضية التالية من خلال قبول أو رفض إحدى الفرضيتين المساعدين الآتيتين:

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الرقمنة و التهرب الضريبي ، في مديرية الضرائب عين تموشنت عند مستوى معنوية 0.05

H1 : يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الرقمنة و التهرب الضريبي ، في مديرية الضرائب عين تموشنت عند مستوى معنوية 0.05

ولاختبار هذه الفرضية اعتمد الباحثان على تحليل الانحدار الخطي البسيط (REGRESSION) ، وتحليل التباين (ANOVA) وذلك بدراسة أثر الرقمنة على التهرب الضريبي على الشكل التالي:

$$Y2 = a0 + a1 X2 + \mu$$

حيث Y: المتغير التابع (التهرب الضريبي).

X1: المتغير المستقل (الرقمنة).

a0 : الثابتة وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

a1 : معامل الانحدار للمتغير المستقل.

μ : الخطأ العشوائي.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط الثاني

معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	المعامل الانحدار B	الدلالة المعنوية Sig
0,636	0,405	0,387	0,001

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الجدول رقم(18): جودة النموذج باستخدام تحليل التباين ANOVA

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,514	1	8,514	23,122	,000 ^b
	de Student	12,520	34	,368		
	Total	21,035	35			

a. Variable dépendante : م.التهرب. ومكافحة. الرقمنة : 3م. الضريبي.

b. Prédictors : (Constante), 1م. الرقمنة. تطبيق. مستوى

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

من خلال جدول تحليل التباين (ANOVA) نلاحظ أن مستوى الدلالة قدرت ب Sig0.000 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعنوية، وبالتالي النموذج ملائم للدراسة أيضا من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R تساوي 0.405 وهذا يعني أن الرقمنة تفسر ما قيمته 40.5% في قيمة التهرب الضريبي، أما قيمة الأثر فقدرت 0.387 وهو أثر معنوي، وهذا يؤكد وجود أثر للرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي.

الجدول رقم(19): جودة النموذج باستخدام تحليل التباين Coefficients

Coefficients ^a						
		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	,700	,622		1,125	,269
	1م. الرقمنة تطبيق. مستوى	,767	,159	,636	4.808	,000

a. Variable dépendante : م.التهرب. ومكافحة. الرقمنة : 3م. الضريبي.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS نسخة 26

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالمديرية الولائية للضرائب لولاية عين تموشنت

يبين الجدول أن نتائج نموذج الانحدار ايجابية من خلال معاملات المعالجة والذي يعني وجود علاقة ايجابية بين، المتغير المستقل والتابع حيث بلغ معامل الانحدار للرقمنة 0.767 والذي يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0.767 في المتغير التابع وكانت قيمة المحسوبة تساوي 4.8080. وهي أكبر من قيمة) المجدولة 1.96 وكما بلغت القيمة الاحتمالية Sig0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقول انه يوجد أثر ذو دلالة احصائية إيجابي، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة فيما يلي:

" يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الرقمنة والتهرب الضريبي، في مديرية الضرائب عين تموشنت عند مستوى معنوية 0.05"

والمعادلة التالية توضح العلاقة بين متغير الرقمنة ومتغير التهرب الضريبي:

$$Y_2 = 0.700 + 0.767 \times X_2$$

Y : المتغير التابع (التهرب الضريبي)

X1 : المتغير المستقل (الرقمنة)

a0 : الثابتة وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

خلاصة الفصل:

في ختام الفصل الثاني الذي تناول الدراسة الميدانية للمديرية الولائية للضرائب بولاية عين تموشنت، لمعرفة دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب، يمكن التأكيد على أن نتائج الاستبيان أبرزت وجود علاقة إيجابية بين اعتماد الرقمنة وتحسين الأداء الجبائي. حيث أظهرت النتائج أن الرقمنة ساهمت في تسهيل الإجراءات وتقليل الزمن الإداري، وعززت من دقة المعلومات الضريبية، وحسنت من مستوى التحصيل الجبائي، وساعدت في تقليص فرص التهرب الضريبي عبر تتبع المعاملات، غير أن الدراسة كشفت أيضا عن بعض النقائص من ناحية محدودية البنية التحتية الرقمية لأنها لا تعتمد على الرقمنة بشكل كامل بل تركز في معاملاتها على العمليات الورقية، وعليه فإن نجاح الرقمنة يتطلب تكامل الجهود التقنية والبشرية والتنظيمية.

الخاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، يتضح أن التحول الرقمي لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح ضرورة حتمية تفرضها التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. فقد أظهرت هذه الدراسة من خلال شقيها النظري والتطبيقي، أن رقمنة النظام الضريبي تمثل أحد أهم الأدوات الحديثة التي تساهم في تطوير الإدارة الجبائية وتحسين أدائها.

يمكن الإجابة على التساؤلات الأولية حيث من الناحية النظرية، تبين أن الرقمنة تتيح للإدارة الضريبية إمكانيات واسعة لتبسيط الإجراءات، تقليص التكاليف، تسريع معالجة الملفات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. كما أنها توفر بيئة ملائمة لتعزيز الشفافية من خلال توفير معلومات دقيقة ومتكاملة، وتسهيل تبادل البيانات بين مختلف المصالح، مما يدعم اتخاذ القرار ويزيد من فعالية الرقابة الجبائية.

أما من الناحية التطبيقية، فقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية وجود أثر إيجابي واضح للرقمنة على تحسين التحصيل الجبائي، حيث ساهمت في تسهيل أداء الالتزامات الضريبية وتقليل الزمن الإداري، إضافة إلى تحسين دقة معالجة المعطيات الضريبية. كما أظهرت النتائج أن الرقمنة تلعب دوراً مهماً في الحد من التهرب الضريبي، من خلال تعزيز آليات الرقابة الإلكترونية وتتبع المعاملات المالية بشكل أكثر دقة وفعالية.

وبناءً على ما سبق، يمكن التأكيد على صحة فرضيات الدراسة، حيث ثبت أن الرقمنة تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي من خلال رفع مستوى التحصيل الجبائي، كما تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تعد من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية الحديثة.

ورغم هذه النتائج الإيجابية، إلا أن الدراسة كشفت عن وجود مجموعة من التحديات التي تعيق التطبيق الفعال للرقمنة، من بينها ضعف البنية التحتية التكنولوجية، نقص الكفاءات البشرية المؤهلة، محدودية التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى بعض المعوقات التنظيمية والتشريعية. وهو ما يستدعي ضرورة تضافر الجهود من أجل تجاوز هذه العقبات وتحقيق الاستفادة القصوى من مزايا الرقمنة.

وفي هذا الإطار، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، من أبرزها: ضرورة تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، تطوير الأنظمة المعلوماتية، تكوين وتأهيل الموارد البشرية، تعميم استخدام الخدمات الإلكترونية، إضافة إلى تحديث الإطار القانوني والتنظيمي بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي. كما ينبغي التركيز على تعزيز أمن المعلومات لحماية البيانات الضريبية وضمان مصداقيتها.

وفي الأخير، يمكن القول إن رقمنة النظام الضريبي تمثل توجهاً استراتيجياً نحو بناء إدارة جبائية حديثة تقوم على الكفاءة والشفافية والفعالية، وتساهم في تحقيق العدالة الضريبية وتعزيز الثقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة. كما أنها تشكل دعامة أساسية لدعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي، مما يجعلها من أهم الإصلاحات التي ينبغي مواصلة تطويرها وتعزيزها في المستقبل.

عرض نتائج الدراسة:

نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الدراسة النظرية لموضوع الرقمنة في الإدارة الجبائية وعلاقتها بالحد من ظاهرة التهرب الضريبي، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- تعد الرقمنة من أهم التحولات التي شهدتها الإدارات الحديثة، حيث أصبحت وسيلة فعالة لتحسين الأداء الإداري وتطوير الخدمات العمومية.
- تساهم الرقمنة في تطوير عمل الإدارة الجبائية من خلال اعتماد الأنظمة المعلوماتية الحديثة التي تسمح بتسهيل الإجراءات الإدارية وتحسين معالجة المعلومات.

- تساعد الرقمنة على تعزيز الشفافية داخل الإدارة الجبائية وتقليل التعقيدات الإدارية، مما يساهم في تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.
- يعد التهرب الضريبي من أبرز المشكلات التي تواجه الأنظمة الجبائية، لما يترتب عنه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى مبدأ العدالة الضريبية.
- تساهم الأنظمة الرقمية الحديثة في دعم الرقابة الجبائية من خلال توفير معلومات دقيقة تساعد الإدارة الجبائية على تتبع المعاملات والكشف عن بعض حالات التهرب الضريبي.

نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها على مستوى الإدارة الجبائية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

- ساهم اعتماد الرقمنة في تحسين تنظيم العمل داخل الإدارة الجبائية وتسهيل مختلف الإجراءات الإدارية.
- تساعد الأنظمة المعلوماتية المعتمدة في الإدارة الجبائية على تسريع معالجة المعلومات وتسهيل تبادلها بين مختلف المصالح.
- تساهم الرقمنة في تحسين مستوى الشفافية داخل الإدارة الجبائية وتقليل بعض الممارسات غير القانونية المرتبطة بالتسيير الإداري.
- أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام الوسائل الرقمية يساهم في دعم الرقابة الجبائية وتسهيل متابعة المعاملات الجبائية.
- كما بينت النتائج أن الرقمنة تعد من الوسائل المهمة التي تساعد الإدارة الجبائية في الحد من بعض أشكال التهرب الضريبي.

اختبار الفرضيات

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة، تم صياغة مجموعة من الفرضيات قصد اختبارها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أن الرقمنة تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن اعتماد الأنظمة الرقمية داخل الإدارة الجبائية يساعد على تنظيم العمل، تسهيل الإجراءات الإدارية، وتحسين معالجة المعلومات الجبائية، إضافة إلى تعزيز الشفافية في مختلف المعاملات، وعليه يمكن القول إن الفرضية الأولى قد تم تأكيدها.

الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أن الرقمنة تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. وقد بينت نتائج الدراسة أن استخدام الأنظمة المعلوماتية والتطبيقات الرقمية الحديثة يساهم في تعزيز الرقابة الجبائية وتسهيل عملية تتبع المعاملات، مما يساعد الإدارة الجبائية على الكشف عن بعض الممارسات المرتبطة بالتهرب الضريبي والحد منها، وعليه يمكن القول إن الفرضية الثانية قد تم تأكيدها.

توصيات الدراسة:

- في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فعالية الرقمنة في المجال الجبائي، من أهمها:
- ضرورة العمل على تعزيز التحول الرقمي داخل الإدارة الجبائية وتطوير مختلف الأنظمة المعلوماتية المستخدمة.

- العمل على تطوير البنية التحتية التكنولوجية بما يتماشى مع متطلبات الرقمنة.
- الاهتمام بـ تكوين وتأهيل الموارد البشرية في مجال استخدام الأنظمة المعلوماتية والتكنولوجية الحديثة.
- تعزيز الأمن المعلوماتي لحماية البيانات الجبائية وضمان سلامة المعاملات الإلكترونية.
- تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم للرقمنة بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة.
- توسيع استخدام الخدمات الجبائية الإلكترونية بما يسهم في تسهيل تعامل المكلفين بالضريبة مع الإدارة الجبائية.

آفاق الدراسة:

- رغم النتائج التي تم التوصل إليها، إلا أن موضوع الرقمنة في الإدارة الجبائية يظل مجالاً واسعاً للبحث والدراسة مستقبلاً، ومن بين أهم الآفاق التي يمكن التطرق إليها:
- دراسة دور الذكاء الاصطناعي في تطوير الإدارة الجبائية وتعزيز الرقابة الجبائية.
 - تحليل تجارب بعض الدول في مجال الرقمنة الجبائية والاستفادة منها في تطوير النظام الجبائي.
 - إجراء دراسات تطبيقية أوسع تشمل مؤسسات وإدارات جبائية مختلفة للوصول إلى نتائج أكثر شمولاً.
 - دراسة أثر التحول الرقمي على تطوير الخدمات الجبائية وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع المراجع باللغة العربية:

- احمد خيدل، زهرة كبسي. (2021). مجلة الواحات للبحوث والدراسات. جريمة التهرب الضريبي، 14(1)، صفحة 1053.
- إكرام ماضي، إلياس قلاب ذبيح. (2025). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. دور الرقمنة إدارة الضرائب في تحسين الإيرادات الجبائية في الجزائر "دراسة تحليلية للفترة 2015-2023"، 09(02)، الصفحات 216-210.
- المادة 63 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المعدلة بموجب المادة 83 من قانون المالية لسنة 2017. (29 12، 2016). (77)، الجريدة الرسمية الصادرة، 3.
- البنغهام م.ج، ساندمو.أ. (1972). مجلة الاقتصاد العام. تحليل نظري للتهرب الضريبي من الدخل، 01(3-4)، صفحة 323.
- بضياف زهير. (نوفمبر، 2021). مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية. دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية - الرهانات والتحديات تطبيق "خدمي" في قطاع الموارد المائية، الصفحات 68-80.
- بن عزوق منير، مسقم مريم. (2020). مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية. دور الإدارة الرقمية في تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، 03(05)، الصفحات 225-226.
- بودلال علي. (2013). مجلة دفاتر اقتصادية. ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر و سياسات التعامل معها "دراسة تحليلية"، 03(06)، صفحة 218.
- بوزيد سفيان. (2016). مجلة الاقتصاد و المناجمنت. التهرب الضريبي مفهوم و قياس، 15(01)، صفحة 144.
- بوشملة زهير، سليمان سعيدة. (2023). مجلة دراسات اقتصادية. التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة -دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة سطيف، 17(03)، الصفحات 199-214.
- جهاد سعيد خصاونة. (2010). علم المالية العامة و التشريع الضريبي. الاردن: دار وائل.
- حداش أمال، سيليني جمال الدين. (2022). مجلة التنمية الاقتصادية. اشكالية الإخضاع الضريبي للمعاملات التجارية الالكترونية - التحديات والحلول، 07(02)، صفحة 59.
- حمود القيسي. (2015). المالية العامة والتشريع الضريبي. عمان: دار الثقافة.
- حميدوش علي، بوزيدة حميد. (2020). المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي. اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية "دروس وعبر"، 8(01)، الصفحات 41-60.
- حنيش أحمد. (2022). مجلة الدراسات الجبائية. انعكاسات تطبيق الادارة الالكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، 11(02)، الصفحات 85-103.
- خالد عيادة علميات. (2020). الفساد و انعكاساته على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاردن. دار الخليج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.
- رمزي حموش، بوضياف سامية. (2021). مجلة معهد العلوم الاقتصادية. معوقات الادارة الالكترونية وأثرها على جودة الخدمات الجبائية -دراسة ميدانية في عينة من الإدارات الجبائية الجزائرية، 24(01)، الصفحات 367-387.
- رميساء بنادي، سعيد خويلدي. (2020). مجلة دفاتر السياسة و القانون. العلاقة بين التهرب الضريبي و الفساد، 12(01)، صفحة 461.
- سعيدة سليمان، ملاك قارة. (ديسمبر، 2023). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة -دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة، 16، الصفحات 362-379.
- شوقي مرداسي، مروى بوراس. (2024). مجلة إضافات الاقتصادية. استراتيجية رقمنة الادارة الجبائية كضرورة للإمتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي في الجزائر -تجربة تحليل استشرافي باستخدام التحليل الهيكلي المخصب بأداة MICMAC، 08(02)، الصفحات 166-185.

- شيماء محمد نجيب. (2018). مجلة الاكاديمية لجامعة نوروز. اثر الفساد الاقتصادي المنظم في التهرب الضريبي لدول نامية مختارة للمدة (2003-2015)، 07(01)، صفحة 123.
- طالب احمد. (2019). مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية. الرقابة الجبائية و دورها في الحد من التهرب الضريبي(12)، صفحة 45.
- طرشي ابراهيم. (2015). التهرب الضريبي وآليات مكافحته. 04. ورقة، قسم الحقوق ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح .
- عبد الله الحرتسي حميد. (2012). تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي. عمان، الاردن، دار زهران للنشر و التوزيع.
- فري ب.س، تور غلرب. (2007). مجلة الاقتصاد و المقارن. الاخلاقيات الضريبية و التعاون المشروط، 35(01)، الصفحات 136-156.
- قمان مصطفى، بوسعدية مسعود. (2021). دور الرقمنة في تطوير النظام الجبائي الجزائري. الملتقى الدولي الافتراضي حول متطلبات وآليات تطوير رقمنة خدمات المرفق العام للتحويل إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر، (صفحة 8). مسيلة .
- قواري محمد. (2022). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، 06(02)، الصفحات 235-248.
- كماش حسين، بوخدوني لقمان. (2022). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. رقمنة الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الاصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة اليوانتان الإلكترونية "جبائتك" و "مساهمتك"، 06(02)، الصفحات 767-782.
- كميلية بوكرة. (2023). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2020)، 19(31)، الصفحات 329-342.
- لدرم أحمد. (2017). مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية. التهرب الضريبي وآليات مكافحته في المجتمع الجزائري، 3(8)، الصفحات 73-93.
- محمد ابو نصار، محفوظ مشاعلة، فراس شهوان . (2005). مجلة مطابع الدستور التجارية. الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، 01(02)، صفحة 28.
- محمد الطيب قويدر، محمد الصالح بلول. (2024). مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي "دراسة حالة الجزائر"، 09(02)، صفحة 103.
- مقراني ايمان، منال يخاف، محمد امين. (2016). مذكرة لنيل الماجستير، تخصص تسيير مؤسسات، قسم الحقوق كمية الحقوق و العموم السياسية. الاليات القانونية للحد من التهرب الضريبي، 22.
- مهداوي عبد القادر. (2015). دفاثر السياسة و القانون. الاليات القانونية الاتفاقية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، 12، صفحة 04.
- ميمون نبيلة بلواضح الجيلالي. (15-16، 11، 2015). مكافحة التهرب الضريبي كهدف لجهود القضاء على البطالة، ملتقى حول استراتيجية الحكومة في مكافحة البطالة في ظل التنمية المستدامة. المسيلة.
- ناصر مراد. (2010). مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث للاستشارات و خدمات التعلم . اسباب التهرب الضريبي و اثاره على الاقتصاد الوطني، 10(01)، صفحة 13.
- نبيل دحدوح، حسان بوبعاية. (2024). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية -جامعة المسيلة. فعالية رقمنة التحصيل الضريبي في زيادة مداخيل الإيرادات الضريبية -دراسة تحليلية لدولة الأردن-، 17(02)، الصفحات 76-90.
- نصر رحال. (2013). مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية. التهرب كضرورة للبقاء و الاستمرارية دراسة حالة ولاية بسكرة، 02، صفحة 228.
- نضال رؤوف احمد، نوال كاظم، مهدي العامري. (2019). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. التخطيط الضريبي و اثره على الرعاء الضريبي، 59، صفحة 419.
- يوسف بو عكاز، عبد الله مايو، مسعود كسكس. (2024). مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. الرقمنة الجبائية كتوجه للمساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر -بوابتيك" و "مساهمتك" كنموذج-، 11(01)، الصفحات 53-64.

- adebisi j.f ,gdegi d.o. (2013). amricane journal of humanities and social sciences. *effect of adoivadnce and evasion on personel incom tax adminstration in negeria*, 01(03), p. 125.
- akdad hussein , mahdi atia jubouri. (2018). the role of judicial accounting in tax fraud throuth financial analysis. 34(86), p. 1685.
- aleksey balashov , anna sabina. (2016). *tax evasion*. (f. a, Ed.) springer international.
- asa jahnsson and al. (2016). *tax planning by multination firms*.
- buyle jean pierre ,bourgeois pierre. (2015, 11 18). *les nouveaux risques liés à l'évasion et le fraude fiscal*.
- cristina timofte , marian socoliuc. (2019). journal ecoforum. *tax evasion from its roots to its branches*, (18)01, p. 04.
- derbal, f. (2010). journal la revue comptale et financière. *les artifices comptables de la fraude fiscale*, 04(90), p. 34.
- diana balaciu and al. (2009). annales universitatis epulensissérieso economica. *a brief review of creative accounting literture and its consequence in practice*, 11(01), p. 174.
- james alm et al. (2016). fiscal studies journal ,tulane university ,deparment of economics. *when you know neighbor pays taxes:information ,peer effects,and tax compliance*, 38(04), p. 28.
- k,reigo. (2014). nordic tax journal. *taxation and aggressive tax planning*, 01, p. 59.
- kebieche mohamed et autres. (2020). journal of advanced accounting and financial studies. *l'incidence de l'application des normes comptables international sur la gouvernance frauduleuses*, 04(02), p. 141.
- keith blackburn and al. (2012). journal of economic behavior & organisation. *the underground economy and financial development*, 83(02), pp. 243-253.
- latina.a ,palivos.t. (2014). journal of economic behavior and organization , elsevier. *tax evasion and social values*, 124, p. 165.
- lucia morison daniela , claudia elena. (2020). short insight into tax evasion in romania. xll, p. 02.
- m, r. (2018). *uk tax evasion and tax avoidance in*. uk parialment.
- m.l, b. (2016). walfenia journal,klagenfurt,austria. *survey of creative accounting practices : an empirical studey*, 23(01), p. 145.
- mamo, j. (2014). mediterranean journal of social sciences MCSER pulshing. *accounting errors and the risk of intentional errors thah accounting information . the importance and the implenmentation of the sarbanes-oxley act in albania*, 05(19), p. 496.
- muzainah mansour ,zakariya'u gurama. (2016). international journal of econimics and financial issues. *the determinants of tax evasion in gombe state nigeria*, 06(07), p. 165.
- nugroho w,agustia d. (2017). corporate governance , tax avoidance ,and firm value. 02(02), p. 20.
- raymond fisman ,shan-jinwei. (2004). journal of plitical economy. *tax rates evasion :evidence from "missing imports " in china*, 112(02), p. 471.

-
- roman, b. (2014). les ulis:EDP sciences. *creative accounting as a global tool for tax optimazation .in SHS Web of conferences, 92, 04.*
- stasevic, n. (2019). journal of women's entrepreneurs and education. *creative accounting in income statment : the case of entrepreneurs in serbia, 04(03), p. 17.*
- sung-soon yoon and al. (2011). asia-pacific journal of accounting & economics. *ambiguity audit errors,and tax compliance, 18, p. 14.*
- thomas, d. (1977). *le choix de la vie moin impos.* bruxelles: bruylant.
- v.kaplen. (2016). intrenational journal of scientific engineering and research. *tax evasion - a major threat to economic development and Growth -causes and remedies, 04(05), p. 56.*
- yu, j. (2022). economic research-ekonomska istrazivanja. *tax structure tax corprate tax compliance :from china, p. 01.*

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة الاستبيان



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
تخصص محاسبة وجباية



استبيان

السادة والسيدات إدارات، موظفو المؤسسة:

يشرفنا ان نضع بين ايديكم هذا الاستبيان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالاً للحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال بعنوان: " دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي -دراسة حالة بمدينة الضرائب في ولاية عين تموشنت-"، مشاركتكم القيمة ستساهم في تحقيق فهم أفضل للموضوع المطروح ودعم تطوير المعرفة الأكاديمية في هذا المجال، لذا نؤكد لكم أن جميع المعلومات التي تقدمونها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مع ضمان الحفاظ على سرية البيانات التامة وخصوصيتكم.

يرجى الإجابة على الأسئلة بدقة مع وضع الإشارة (x) أمام العبارة التي ترون أنها تناسبكم

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

النوع الاجتماعي	ذكر		انثى	
	أقل من 30 سنة		من 31 الى 40	
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة		من 31 الى 40	
المؤهل التعليمي	ثانوي أو أقل		شهادة مهنية	
المنصب الوظيفي	تنفيذي		إداري	
الخبرة	أقل من 5 سنوات		من 5 الى 10 سنوات	
	أقل من 5 سنوات		من 11 الى 20 سنة	
	أقل من 5 سنوات		أكثر من 20 سنة	

الجزء الثاني: مستوى تطبيق الرقمنة في النظام الضريبي

يرجى تحديد درجة موافقتك على العبارات التالية:

(1) غير موافق بشدة - (2) غير موافق - (3) محايد - (4) موافق - (5) موافق بشدة

الرقم	العبارة	سلم القياس			
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
01	تعتمد الإدارة الضريبية بشكل متزايد على الأنظمة الرقمية في تسيير أعمالها.				
02	ساهمت الرقمنة في تسهيل إجراءات التصريح والدفع الضريبي.				
03	توفر الأنظمة الرقمية سرعة أكبر في معالجة الملفات الضريبية.				
04	ساهمت الرقمنة في تحسين التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة.				
05	توفر الأنظمة الرقمية الوقت والجهد مقارنة بالنظام التقليدي.				
06	تواكب الإدارة الضريبية التطورات التكنولوجية الحديثة.				
	المحور الثاني: دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
07	ساعدت الرقمنة في تحسين جودة الخدمات الضريبية.				
08	ساهمت الرقمنة في تقليص الأخطاء الإدارية والجبائية.				
09	ساهمت الرقمنة في تحسين جودة المعلومات الجبائية.				
10	أدت الرقمنة إلى تحسين الرقابة الداخلية للإدارة الضريبية.				
11	أدت الرقمنة إلى تحسين تحصيل الإيرادات الضريبية.				
12	ساهمت في تعزيز الشفافية داخل النظام الضريبي.				
	المحور الثالث: دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
13	ساهمت الرقمنة في الحد من فرص التلاعب بالتصريحات الضريبية.				
14	تساعد الأنظمة الرقمية في تتبع المعاملات المالية بشكل أكثر دقة.				
15	تساهم الرقمنة في تعزيز الرقابة الجبائية والكشف عن حالات التهرب الضريبي.				
16	أدت الرقمنة إلى رفع مستوى الامتثال الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.				
	المحور الرابع: التحديات والآفاق المستقبلية للرقمنة الضريبية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
17	تواجه عملية الرقمنة في المجال الضريبي صعوبات تقنية وبشرية.				
18	ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض المكلفين بالضريبة يحد من فعالية الرقمنة.				
19	تساهم الرقمنة مستقبلا في تقليص التهرب الضريبي بشكل أكبر.				
20	يتطلب نجاح الرقمنة الضريبية تعزيز الإطار القانوني والتقني.				

الملحق رقم (02): عينات الدراسة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
المحور الأول: مستوى تطبيق الرقمنة في النظام الضريبي	3.8519	0.64338	موافق
01 تعتمد الإدارة الضريبية بشكل متزايد على الأنظمة الرقمية في تسير أعمالها.	3.5000	0.97101	موافق
02 ساهمت الرقمنة في تسهيل إجراءات التصريح والدفع الضريبي.	3.7500	0.8723	موافق
03 توفر الأنظمة الرقمية سرعة أكبر في معالجة الملفات الضريبية.	3.9444	0.75383	موافق
04 ساهمت الرقمنة في تحسين التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة.	4.1667	0.73679	موافق
05 توفر الأنظمة الرقمية الوقت والجهد مقارنة بالنظام التقليدي.	4.1389	0.93052	موافق
06 تواكب الإدارة الضريبية التطورات التكنولوجية الحديثة.	3.6111	0.93435	موافق
المحور الثاني: دور الرقمنة في تحسين فعالية النظام الضريبي	3.9815	0.52671	موافق
07 ساعدت الرقمنة في تحسين جودة الخدمات الضريبية.	4.0278	0.60880	موافق
08 ساهمت الرقمنة في تقليص الأخطاء الإدارية والجبائية.	3.7778	0.83190	موافق
09 ساهمت الرقمنة في تحسين جودة المعلومات الجبائية.	3.9722	0.65405	موافق
10 أدت الرقمنة إلى تحسين الرقابة الداخلية للإدارة الضريبية.	3.9444	0.79082	موافق
11 أدت الرقمنة إلى تحسين تحصيل الإيرادات الضريبية.	4.0278	0.69636	موافق
12 ساهمت في تعزيز الشفافية داخل النظام الضريبي.	4.1389	0.76168	موافق
المحور الثالث: دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي	3.6528	0.7752	موافق
13 ساهمت الرقمنة في الحد من فرص التلاعب بالتصريحات الضريبية.	3.7222	0.9727	موافق
14 تساعد الأنظمة الرقمية في تتبع المعاملات المالية بشكل أكثر دقة.	3.5556	1.05409	موافق
15 تساهم الرقمنة في تعزيز الرقابة الجبائية والكشف عن حالات التهرب الضريبي.	3.4722	0.90982	موافق
16 أدت الرقمنة إلى رفع مستوى الامتثال الضريبي لدى المكلفين بالضريبة	3.8611	0.7220	موافق
المحور الرابع: التحديات والآفاق المستقبلية للرقمنة الضريبية	4.4514	0.38182	موافق تماما
17 تواجه عملية الرقمنة في المجال الضريبي صعوبات تقنية وبشرية.	4.3889	0.64488	موافق تماما
18 ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض المكلفين بالضريبة يحد من فعالية الرقمنة.	4.5278	0.73625	موافق تماما
19 تساهم الرقمنة مستقبلا في تقليص التهرب الضريبي بشكل أكبر.	4.4444	0.73463	موافق تماما
20 يتطلب نجاح الرقمنة الضريبية تعزيز الإطار القانوني والتقني.	4.4444	0.73463	موافق تماما

ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,904	20

معامل بيرسون الارتباط بين المحاور

Corrélations

الرقمنة. والاتفاق. التحديات للرقمنة. 4م.	ال. ومكافحة. الرقمنة 3م. الضريبي. تهرب	ن. تحسين. الرقمنة 2م. الضريبي. نظام	ال. تطبيق. مستوى 1م. رقمنة	الجزء الاول.
Corrélation de Pearson	,506**	,863**	,889**	1
Sig. (bilatérale)	,002	,000	,000	
N	36	36	36	36
1م. الرقمنة. تطبيق. مستوى	Corrélation de Pearson	,285	,793**	,889**
Sig. (bilatérale)	,092	,000	,000	
N	36	36	36	36
2م. الضريبي. نظام. تحسين. الرقمنة	Corrélation de Pearson	,374*	,793**	,863**
Sig. (bilatérale)	,025	,000	,000	
N	36	36	36	36
3م. الضريبي. التهرب. ومكافحة. الرقمنة	Corrélation de Pearson	,237	,636**	,840**
Sig. (bilatérale)	,164	,000	,000	
N	36	36	36	36
4م. للرقمنة. والاتفاق. التحديات	Corrélation de Pearson	1	,374*	,506**
Sig. (bilatérale)	,164	,025	,092	,002
N	36	36	36	36

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الارتباط عبارات المحور الأول

Corrélations

		تطبيق. مستوى	1.س.1م	2.س.1م	3.س.1م	4.س.1م	5.س.1م	6.س.1م
1	م. الرقمنة. تطبيق. مستوى	1	,701**	,830**	,827**	,827**	,624**	,686**
	Corrélation de Pearson		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	Sig. (bilatérale)							
1.س.1م	N	36	36	36	36	36	36	36
	Corrélation de Pearson	,701**	1	,724**	,468**	,319	,016	,535**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,004	,058	,927	,001
1.س.2م	N	36	36	36	36	36	36	36
	Corrélation de Pearson	,830**	,724**	1	,629**	,599**	,290	,472**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,086	,004
1.س.3م	N	36	36	36	36	36	36	36
	Corrélation de Pearson	,827**	,468**	,629**	1	,686**	,622**	,374*
	Sig. (bilatérale)	,000	,004	,000		,000	,000	,025
1.س.4م	N	36	36	36	36	36	36	36
	Corrélation de Pearson	,827**	,319	,599**	,686**	1	,757**	,429**
	Sig. (bilatérale)	,000	,058	,000	,000		,000	,009
1.س.5م	N	36	36	36	36	36	36	36
	Corrélation de Pearson	,624**	,016	,290	,622**	,757**	1	,195
	Sig. (bilatérale)	,000	,927	,086	,000	,000		,254
1.س.6م	N	36	36	36	36	36	36	36
	Corrélation de Pearson	,686**	,535**	,472**	,374*	,429**	,195	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,004	,025	,009	,254	
	N	36	36	36	36	36	36	36

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

ارتباط عبارات المحور الثاني

Corrélations

تحسين الرقمنة الضريبي نظام		2م	7س.2م	8س.2م	9س.2م	10س.2م	11س.2م	12س.2م
الضريبي نظام تحسين الرقمنة 2م.بيي	Corrélation de Pearson	1	,804**	,599**	,731**	,706**	,716**	,837**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36
7س.2م	Corrélation de Pearson	,804**	1	,238	,576**	,478**	,537**	,792**
	Sig. (bilatérale)	,000		,162	,000	,003	,001	,000
	N	36	36	36	36	36	36	36
8س.2م	Corrélation de Pearson	,599**	,238	1	,566**	,285	,159	,276
	Sig. (bilatérale)	,000	,162		,000	,092	,355	,104
	N	36	36	36	36	36	36	36
9س.2م	Corrélation de Pearson	,731**	,576**	,566**	1	,273	,378*	,467**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,107	,023	,004
	N	36	36	36	36	36	36	36
10س.2م	Corrélation de Pearson	,706**	,478**	,285	,273	1	,470**	,535**
	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,092	,107		,004	,001
	N	36	36	36	36	36	36	36
11س.2م	Corrélation de Pearson	,716**	,537**	,159	,378*	,470**	1	,639**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,355	,023	,004		,000
	N	36	36	36	36	36	36	36
12س.2م	Corrélation de Pearson	,837**	,792**	,276	,467**	,535**	,639**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,104	,004	,001	,000	
	N	36	36	36	36	36	36	36

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل ارتباط بين عبارات المحور الثالث

Corrélations

التهرب. ومكافحة. الرقمنة

3م. الضريبي.

		3م. س. 13	3م. س. 14	3م. س. 15	3م. س. 16
3م	Corrélation de Pearson	1	,852**	,881**	,907**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	36	36	36	36
3م. س. 13	Corrélation de Pearson	,852**	1	,628**	,732**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,004
	N	36	36	36	36
3م. س. 14	Corrélation de Pearson	,881**	,628**	1	,761**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,001
	N	36	36	36	36
3م. س. 15	Corrélation de Pearson	,907**	,732**	,761**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	36	36	36	36
3م. س. 16	Corrélation de Pearson	,714**	,471**	,516**	,537**
	Sig. (bilatérale)	,000	,004	,001	,001
	N	36	36	36	36

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الارتباط بين العبارات للمحور الرابع

Corrélations

للرقم. والافاق. التحديات

4م. نة

4م. س. 17

4م. س. 18

4م. س. 19

4م. س. 20

4م. للرقمنة. والافاق. التحديات	Corrélation de Pearson	1	,630**	,627**	,538**	,524**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,001	,001
	N	36	36	36	36	36
4م. س. 17	Corrélation de Pearson	,630**	1	,217	,047	,244
	Sig. (bilatérale)	,000		,203	,786	,151
	N	36	36	36	36	36
4م. س. 18	Corrélation de Pearson	,627**	,217	1	,029	,120
	Sig. (bilatérale)	,000	,203		,865	,487
	N	36	36	36	36	36
4م. س. 19	Corrélation de Pearson	,538**	,047	,029	1	,069
	Sig. (bilatérale)	,001	,786	,865		,691
	N	36	36	36	36	36
4م. س. 20	Corrélation de Pearson	,524**	,244	,120	,069	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,151	,487	,691	
	N	36	36	36	36	36

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

التكرارات والنسبة المئوية للبيانات الشخصية

Statistiques

		الجنس	العمرية. الفئة	العلمي. المؤهل	الوظيفي. المنصب	الخبرة
N	Valide	36	36	36	36	36
	Manquant	0	0	0	0	0

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	16	44,4	44,4	44,4
	انثى	20	55,6	55,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

العمرية. الفئة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	3	8,3	8,3	8,3
	سنة 40 الى 31من	7	19,4	19,4	27,8
	سنة 50 الى 41 من	12	33,3	33,3	61,1
	سنة 50 من أكثر	14	38,9	38,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

العلمي. المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أو أقل ثانوي	6	16,7	16,7	16,7
	مهنية شهادة	4	11,1	11,1	27,8
	ليسانس شهادة	10	27,8	27,8	55,6
	عليا دراسات	16	44,4	44,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الوظيفي. المنصب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تنفيذي	7	19,4	19,4	19,4
	اداري	25	69,4	69,4	88,9
	فني	1	2,8	2,8	91,7
	آخر	3	8,3	8,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	4	11,1	11,1	11,1
	سنوات 10 الى 5 من	7	19,4	19,4	30,6
	سنة 20 الى 11 من	12	33,3	33,3	63,9
	سنة 20 من أكثر	13	36,1	36,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

المتوسط والانحراف المعياري

Statistiques

		م. الرقمنة. تطبيق. مستوى						
		1	1.س.م	2.س.م	3.س.م	4.س.م	5.س.م	6.س.م
N	Valide	36	36	36	36	36	36	36
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,8519	3,5000	3,7500	3,9444	4,1667	4,1389	3,6111
Ecart type		,64338	,97101	,87423	,75383	,73679	,93052	,93435

Statistiques

		ال. نظام. تحسين. الرقمنة						
		2.م. ضريبي	7.س.م	8.س.م	9.س.م	10.س.م	11.س.م	12.س.م
N	Valide	36	36	36	36	36	36	36
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,9815	4,0278	3,7778	3,9722	3,9444	4,0278	4,1389
Ecart type		,52671	,60880	,83190	,65405	,79082	,69636	,76168